الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences de ccommerciales

الموضوع:

أثر الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية

(دراسة مجموعة من البنوك التجارية بالمسيلة)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص : محاسبة وتدقيق.

إعداد الطالبة:

- صابرة بعلي

الأستاذ المشرف:

* د. يحي سعيدي

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
الحسين بلعجوز	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا ومناقشا
يحي سعيدي	أستاذ محاضر (أ)	مقررا ومشرفا

السنة الجامعية: 2013/ 2014

الإهداء

أهدي هذا العمل الذي تفانيت واجتهدت في إعداده إلى:

والدي العزيزين الذين لم يبخلا علي بالعون والدعاء وكانا لي نعم السند في إنجاز هذا العمل.

إلى أخي وأخواتي .

إلى جدتي الغالية، وكل الأهل والأقارب.

إلى كل الزملاء والزميلات في قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق بجامعة المسيلة.

إلى كل الأصدقاء الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل دون استثناء.

صابرة

شكر وتقدير

تم بفضل الله وبعونه وبعد جهود ومثابرة، تم انجاز هذا العمل والذي نتوجه من خلاله بالشكر الأول والأخير الى الله عز وجل الذي حبب لنا العلم ويسر لنا سبله ونسأله سبحانه وتعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

ونشكر أهل الفضل فضلهم وجهودهم واخص بالذكر الأستاذ المشرف سعيدي يحيى على تواضعه أولا وعطائه وتوجيهاته القيمة التي أمدتنا الثقة والتي كانت السبب المباشر في إتمام هذا العمل، كما نتقدم بشكر الى العائلة الكريمة على مساندتهم لنا والى كل من ساهم في إعداد هذا العمل المتواضع ولو بكلمة.

الفهرس:

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال	VI-V
مقدمة عامة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية	6
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وخصائصها	6
أولا: مفهوم الرقابة الداخلية	6
ثانيا: خصائص الرقابة الداخلية	7
المطلب الثاني: أهداف الرقابة الداخلية وأهميتها	10
أولا: أهداف الرقابة الداخلية	10
ثانيا: أهمية الرقابة الداخلية	12
المطلب الثالث: أنواع ومكونات الرقابة الداخلية	13
أولا: أنواع الرقابة الداخلية	13
ثانيا: مكونات الرقابة الداخلية	13
المبحث الثاني: نطاق وأساليب الرقابة الداخلية	15
المطلب الأول: نطاق الرقابة الداخلية	15
أولا: نظام الرقابة المحاسبية	15
ثانيا: نظام الرقابة الإدارية	16
ثالثا: نظام الضبط الداخلي	18
المطلب الثاني: أساليب الرقابة الداخلية	19
أولا: أسلوب الرقابة الشخصية	19
ثانيا: أسلوب الرقابة المفاجئة	19
ثالثا: أسلوب نظم المعلومات للإثبات والتحقق	20
رابعا: أسلوب المحاسبة الإدارية	20

الفهرس:

المطلب الثالث: مقومات الرقابة الداخلية	20
المبحث الثالث: أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع ومخاطرها	22
المطلب الأول: أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية	22
المطلب الثاني: المخاطر المحتملة نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية	24
المطلب الثالث: علاقة المراجعة بالرقابة الداخلية	25
خلاصة	27
الفصل الثاني: أهمية مراجعة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي	
تمهيد	29
المبحث الأول: ماهية تقييم الاداء المالي	30
المطلب الأول: مفهوم تقييم الاداء المالي	30
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الاداء المالي	33
المطلب الثالث: وظائف الادراة المالية واتخاذ القرارات التمويلية	36
أولا: وظائف الادراة المالية	36
ثانيا: اتخاذ القرارات التمويلية	36
المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية	37
المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية	37
أولا: مفهوم القوائم المالية	37
ثانيا: أهداف القوائم المالية	39
المطلب الثاني: العناصر الاساسية للقوائم المالية ومستخدميها	40
أولا: العناصر الاساسية للقوائم المالية	40
ثانيا: مستخدمي القوائم المالية	41
المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية	42
المبحث الثالث: مراجعة القوائم المالية	44
المطلب الأول: المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية	44
المطلب الثاني: اهداف ونطاق مراجعة القوائم المالية	46
المطلب الثالث: تخطيط مراجعة القوائم المالية	48
خلاصة	51
الفصل الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية	
تمهيد	53

الفهرس:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	54
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ووظائفها	54
المطلب الثاني: عمليات البنوك التجارية	56
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية	58
المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية	59
المطلب الأول: أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية	59
المطلب الثاني: تنظيم الرقابة الداخلية	61
المطلب الثالث: أنظمة الرقابة الداخلية	62
المبحث الثالث: الأطار المنهجي لميدان الدراسة	63
المطلب الأول: الدراسة الميدانية	63
المطلب الثاني: إعداد الاستبيان وتفريغه	64
المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان	66
خلاصة	84
الخاتمة العامة	86
قائمة المراجع	89
قائمة الملاحق	94
الملخص	

قائمـــة الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الاختلاف بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية من ناحية طبيعتها وأهدافها	18
(02)	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	64
(03)	مقياس ليكارت الخماسي	65
(04)	توزيع افراد العينة حسب الجنس	67
(05)	توزيع افراد العينة حسب العمر	68
(06)	توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	69
(07)	توزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية	70
(08)	توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية	71
(09)	اختبارات ثبات فقرات الاستبيان	72
(10)	اختبارات صدق فقرات الاستبيان	73
(11)	اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف	74
(12)	المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الاول	75
(13)	المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الثاني	76
(14)	المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الثالث	78
(15)	نتائج إختبار T-test للفرضية الاولى	79
(16)	نتائج إختبار T-test للفرضية الثانية	79
(17)	نتائج إختبار T-test للفرضية الثالثة	80
(18)	اختبار الفرضيات باسخدام معامل الارتباط	81
(19)	اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين ANOVA	82

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	حماية الاصول	11
(02)	العلاقة بين المدخلات والمخرجات	12
(03)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب الجنس	67
(04)	المخطط البياني للعمر	68
(05)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	69
(06)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية	70
(07)	المخطط البياني للخبرة المهنية	71

أصبح نجاح نظام الاقتصادي في الوقت الحاضر مرهونا بمدى فاعلية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، والذي يلعب دورا بارزا في الحياة الاقتصادية فهو لا يمكن الاستغناء عنه لكونه عاملا مهم لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصاد الوطني.

كما تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول باعتبار أن البنوك تمثل الوحدات الفعالة لتنمية وتطوير الاقتصاد، ومن خلال تحقيق الأهداف المخطط لها عن طريق إستخدام الأمثل للموارد المالية وكذا الموارد البشرية، ومن ثم إستمرار نشاط البنك مدة أطول من خلال إتباع الإجراءات التي تساعد على تجنب الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها ومن بين هذه الإجراءات نجد الرقابة الداخلية التي تعتبر من أهم المواضيع الجديدة والهامة من أجل ضمان السير الحسن للبنوك.

تعتبر الرقابة الداخلية بمثابة مهمة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط بحيث تعتبر نظاما لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة، ومع تطور حجم البنوك وتعدد عملياتها زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية وهذا ما تطلبه البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية من أجل تأهيلها والنهوض بكيانها ولذلك وجب عليها وجود رقابة داخلية لحماية أصولها وتحقيق الأهداف المرجوة.

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال المحوري التالي:

ما مدى تأثير الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية ؟

وللإجابة على الاشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما مدى تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية ؟
- ما مدى تأثير الأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية في البنوك ؟
- ما مدى أهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية ؟

إنطلاقا من هذه التساؤلات نبني الافتراضات التالية:

- هناك تأثير لكفاءة مستخدمي الرقابة الداخلية على موثوقية القوائم المالية.
- هناك تاثير للأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية.
- وجود نظام رقابة داخلية فعال يؤدي الى زيادة موثوقية القوائم المالية.

دوافع وأهمية البحث:

ترجع دوافع الموضوع إلى أهميته والتي تتجسد في كثير من النواحي حيث أن موضوع الرقابة الداخلية في البنوك من أهم الدراسات والتي يبنى عليها الكيان التنظيمي للدولة وخاصة بعد تطور حجم البنوك وتعدد عملياتها ومجالات استثماراتها، مما أدى إلى صعوبة إدارتها بطريقة مباشرة مثلها مثل أى تنظيم مؤسسي أخر، وذلك ما يستدعي وضع نظام رقابة داخلية

من أجل حماية أموال الدولة وكشف إنحرافات والذي بدوره يؤدي إلى زيادة موثوقية القوائم المالية من جهة وحفاظا على مصالح الأطراف ذات الصلة من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

1. وهيبة بوعلام، تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحفاظ على المال العام، دراسة حالة الخزينة العمومية (المسيلة) مذكرة الماستر، جامعة المسيلة، 2012.

حاولت الباحثة الوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية مع التركيز على دور الرقابة المالية في حماية المال العام، من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتم إسقاط الدراسة النظرية على الخزينة العمومية وإعتمدت الباحثة على تقنية الإستبيان للحصول على المعلومات حيث تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- **ü** إن الرقابة على المالية العامة تقوم على أحكام تشريعية تتمثل في مجموعة من القوانين والمراسيم والأوامر التي تنظم عمل الاجهزة الرقابية.
- **ü** إن الأجهزة الرقابية لا تعطي الإهتمام الكافي بإطاراتها، وقضاتها ولا توفر لهم الوسائل والتحفيزات اللازمة لممارسة مهنتهم المعقدة والخطرة وهذا رغم ما يتعرضون له من إغراءات من خلال ممارستهم لمهنتهم.

2. سفيان بوجمعة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة،2012/2011.

حيث حاول الباحث الوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية مع التركيز على دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك التجارية من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتم إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- **ü** فيما يخص إلتزام الوكالة بالقوانين واللوائح التشريعية المنظمة للرقابة الداخلية هذا صحيح ولكن بصورة غير كاملة وناقصة وهذا ما تم تأكيده في جداول المطابقة حيث نلاحظ غياب تنظيم ملائم داخل الوكالة رغم وجود هيكل تنظيمي إلا انه هناك تداخل في المهام والصلاحيات، وكذلك غياب وظيفة المراجعة الداخلية وتعتمد الوكالة على المحاسب فقط لإجراء عملية المراقبة وعمل المحاسب نفسه يحتاج الى مراجعة.
- **ü** وفيما يخص تطبيق الوكالة ادوات مراقبة تسيير فهي غير صحيحة حيث نلاحظ عدم وجود وظيفة مراقبة التسيير وأدوات مراقبة التسيير غير مستعملة مثل لوحة القيادة والموازنات.

حدود البحث:

تمثل حدود الدراسة في ما يلي:

الحدود الزمنية: 2010 – 2014.

الحدود المكانية: دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية المسيلة.

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على الاستبيانات وتحليلها والقيام بالمقابلات مع كافة رؤساء المصلحة التقنية.

هيكل البحث:

قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وهي:

- الفصل الأول يتناول دراسة الإطار النظري للرقابة الداخلية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول يتطرق إلى ماهية الرقابة الداخلية، والثاني يتناول نطاق وأساليب الرقابة الداخلية، والثالث يتناول المراجع وعلاقته بالرقابة الداخلية.
- الفصل الثاني خصص لتوضيح أهمية مراجعة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، الأول يتناول تقييم الأداء المالي، والثاني يتطرق الى الإطار النظري للقوائم المالية، والثالث يتناول مراجعة القوائم المالية.
- أما الفصل الثالث فيعالج الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية والذي قسم بدوره الى ثلاثة مباحث، الأول يتناول ماهية البنوك التجارية والثاني يتطرق الى الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية والثالث يتناول الإطار المنهجي لميدان الدراسة.

تمهـــــيـــــد:

إن تطور حجم البنوك أدى إلى وجود صعوبة إدارتها بطريقة مباشرة مثلها مثل أى تنظيم مؤسسي أخر، وللحفاظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بها، كان إلزاما عليهم إستخدام أنظمة الرقابة الداخلية وتفعيلها لتكون بمثابة صمام الأمان للقائمين عليها ولأجهزة الرقابة الأخرى، من أجل المحافظة على أموال البنوك وحمايتها وذلك للإطمئنان من تحقيقها لأهدافها.

ولذالك فنظام الرقابة الداخلية الفعال يوفر الحماية الكبيرة للبنوك من كل جوانبها وكذا بيان الإنحرافات وتصحيحها وإنطلاقا من هذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية.
- المبحث الثاني: نطاق وأساليب الرقابة الداخلية.
- المبحث الثالث: المراجع وعلاقته بالرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

حدثت في الآونة أخيرة تطورات كبيرة في مفهوم الرقابة الداخلية وذلك نتيجة تطور حجم البنوك وتعدد عملياتها ومجالات استثماراتها، التي أدت إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية أكثر من أى وقت مضى، كما أن البنوك تقوم بتصميم نظام رقابة والذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وخصائصها

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية

لقد تعددت المفاهيم حول موضوع الرقابة الداخلية، فالبعض يصنع مفهوما لها على أنها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية، ويحاول أخرون تعريفها بأنها وظيفة إدارية بحتة ومن أهم المفاهيم ما يلي:

1. عرف تقرير لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونين الامريكي AICPA الرقابة الداخلية على أنها " تشتمل الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المنشأة بقصد حماية الأصول وضمان دقة البيانات المحاسبية ورفع وتحفيز الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية "[1].
2. " يدور مفهوم الرقابة الداخلية حول إيجاد أساليب مختلفة لعملية التقييم الداخلي للأنشطة وبرامج المشروع أو الوحدة أو الإدارة المعينة بحيث تتضمن هذه الأساليب مختلف نواحي هذه الأنشطة والبرامج وتمثل الرقابة الداخلية بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية أدائها من ناحية ومدى فاعلية أنواع وأدوات الرقابة الأخرى من ناحية أخرى "[2].
3. عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكي الرقابة الداخلية تعريفا شاملا على أنها " هي خطة للتنظيم وكل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها الوحدة والمحافظة عليها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة والإنتاجية، البرمجة الكفاءة والاقتصاد الفاعلية، وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة (الرقابة الإدارية) "[3] .
4. عرفت جمعية المدققين الأمريكيين الرقابة الداخلية على أنها " مجموعة من الطرق والمقاييس التي تتبعها المؤسسة بقصد حماية مجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية "[4].
5. الرقابة الداخلية هي " وجود قسم أو دائرة أو جهاز داخلي في المنطقة مهمته القيام بعملية الرقابة الإدارية على الأنشطة والأعمال المختلفة وعلى الأفراد والموارد والممتلكات الداخلية، ويمكن أن

---

[1] وجدى حامد حجازى، اصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي تطبيقي). دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص81.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوى، محمد السيد سرايا، المحاسبة والمراجعة. الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص232.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوى، محمد السيد سرايا، مرجع نفسه، ص ص 233- 234.

[4] عطاالله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات. دار الراية، ط1، عمان، 2009 ص45.

يتم هذا النوع من الرقابة أيضا بواسطة أحد الموظفين أو لجنة يتم تكليفها من قبل الإدارة العليا في المنظمة للقيام بمهمة الرقابة على نشاط أو مهمة محددة في وقت زمني محدد "[1].

6. الرقابة الداخلية هي " تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول وإختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الإعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير بالسياسات الإدارية في طريقها المرسوم "[2].
7. مفهوم الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO " الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بكل من مجلس إدارة الوحدة، الإدارة التنفيذية، وكل أفراد المعنيين العاملين في الوحدة، وذلك بهدف تقديم تأكيد معقول حول تحقيق العديد من الأهداف التي تتدرج تحت واحدة أو أكثر من الأهداف "[3]
8. كما أعطت اللجنة الإستشارية المحاسبية لبريطانيا سنة 1978 التعريف التالي "الرقابة الداخلية تشمل على أنظمة الرقابة المالية وغيرها والموضوعية من طرف الإدارة وهذا بغرض إمكانية تسيير أعمال المؤسسة بصورة منظمة وفعالة "[4].
9. أما لجنة الاستشارات المحاسبية سنة 1978 فقد عرفت الرقابة الداخلية على أنها "مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها الموضوعة من طرف الإدارة من أجل القدرة على توجيه أنشطة المؤسسة بطريقة منتظمة وفعالة وضمان إحترام سياسات التسيير الوقائي والحمائي للأصول والتحقق قدر الإمكان من دقة وشمولية المعلومات المسجلة "[5].

ومما سبق يمكن القول أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي توضع من طرف الإدارة من أجل كشف التحريفات ومعالجتها وحماية موجودات البنوك والتأكد من صحة البيانات المحاسبية بغية الاطمئنان لتحقيقها أهدافها.

ثانيا: خصائص الرقابة الداخلية

تتمثل خصائص الرقابة الداخلية فيما يلي:

- **ü** الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من العمليات، حيث تكون الرقابة الداخلية عبارة عن رقابة إدارية مبنية كجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة وفي تحقيق أهدافها بشكل مستمر.
- **ü** الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان، فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لأن مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين لذلك تجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورا هاما في تحقيق ذلك.

---

[1] معن محمود عياصرة، مروان محمد بني احمد، القيادة والرقابة والاتصال الاداري. دار الحامد، ط1، عمان، 2008 ص85.

[2] عبد الفتاح محصن، احمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، بدون ذكر سنة النشر، ص263.

[3] د. يحيى سعيدي، محاضرة بعنوان: الرقابة الداخلية. السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014/01/15، ص3.

[4] Jancques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, les éditions d'organisation, paris, 1994, p100.

[5] Jancques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, éditions d'organisation, paris 2005, p116.

- الرقابة الداخلية تعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا، إذا على الإدارة أن تصمم وتطبق أنظمة الرقابة بالإعتماد على تكلفتها ومنفعتها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإن أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف الشركة لأن ثمة عوامل خارجة عن نطاق السيطرة وتأثير الإدارة على مقدرة الشركة في تحقيق أهدافها، فمثلا تعمل كل من أخطاء الإنسان والأخطاء في الأحكام والتآمر لتجاوز أنظمة الرقابة[1].

وهناك خصائص أخرى وهى:

1. **الفعالية**:

يقصد بها إستخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على إكتشاف الأخطاء والإنحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وفي أسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه.

2. **الموضوعية**:

لاشك أن الإدارة المالية تتضمن الكثير من العناصر البشرية ولكن مسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي أن لا يكون خاضعا لمحددات وإعتبارات شخصية، لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية، لا موضوعية يؤثر ذلك على الحكم على الأداء مما يجعله غير سليم لأن التقارير المقدمة من طرق مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كافي عن الوضعية المالية للمؤسسة.

3. **الدقة**:

يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية، وكذا المتابعة المستمرة، في إكتشاف الأخطاء والإنحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية.

4. **المرونة**:

حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوفر المرونة أى التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الإنحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، إذا إستجدت ظروف أملت تغيرا في الأهداف والخطط الموضوعة، وعلى المدير أن تتوفر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المؤسسة.

[1] عطا الله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص ص 46 -47.

5. **التوقيت المناسب**:

لابد من توافر نظام سليم، لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير عليهم إيصالها في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فمثلا إذا تعلق الأمر بإحدى المناقصات وحصلت المؤسسة على معلومات صحيحة تتعلق بشروط دخولها في هذه المناقصات أمر لا قيمة له إذا جاء بعد إنقضاء الأجل والموعد المحدد للدخول.

6. **التوفير في النفقات**:

الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الإنحرافات عن الخطة، وبتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة به، لذا يجب أن يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفه، فمثلا شراء نظام إلكتروني شديد التطور من أجل عمليات رقابية يمكن ضبطها باستعمال أنظمة بسيطة بأقل التكاليف لا يعتبر إقتصاديا مادامت الفوائد المتحصل عليها لا توازي التكاليف.

7. **الإستمرارية والملائمة**:

نعني به إتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، فعندما تكون المؤسسة صغيرة يفضل لها أسلوب رقابة بسيط، على عكس ذلك عندما يكون حجم المؤسسة كبير يتطلب نظام أكثر تعقيدا وملائمة.

8. **التكامل**:

يشير تكامل النظم الرقابية الى ضرورة إستيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضا تكامل بين أنظمة الرقابية المستخدمة.

بتالي يمكن القول أنه لا يكون أي نظام رقابة داخلية فعال إلا إذا توفر على مجموعة من المقومات والخصائص التي يقوم عليها، والتي يجب أن تواكب التطورات السريعة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات[1].

[1] سفيان بوجمعة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، غير منشورة، 2012/2011، ص ص36 -38.

المطلب الثاني: أهداف الرقابة الداخلية وأهميتها

أولا: أهداف الرقابة الداخلية

تكمن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية في الأمور التالية:

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والمسؤوليات.
- تحقيق حماية أصول المشروع من الإختلاس والتلاعب وسوء الإستخدام.
- تأكيد دقة البيانات المحاسبية حيث يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- توفير مستوى معين من الكفاية الإنتاجية.
- تحقيق المطابقة الدورية بين الموجودات المسجلة في الدفاتر وبين تلك التي تم جردها.
- تسجيل كافة العمليات بالسرعة المناسبة وبالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي فترة المحاسبية التي تمت فيها هذه العمليات، حيث يسهل إعداد المعلومات المالية ضمن إطار سياسات محاسبية معترف بها وبطريقة تسمح بتحديد المسؤولية المحاسبية للموجودات[1].

وأهداف أخرى للرقابة الداخلية تتمثل في:

1. **التحكم في المؤسسة:**

إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمى إليه المؤسسة وينبغي تحيد أهدافها، طرقها هياكلها وإجراءاتها من أجل الوقوف عن المعلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها[2].

2. **حماية الاصول:**

يقتضي تحليل هذا الهدف أي معرفة المقصود بكل من الحماية والأصول يقصد بكلفة " حماية " الرقابة من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة في معالجة العمليات وإستخدام لأصول، وقد يقصد بها كل وسائل المحافظة على الأصول ضد الأمور غير المرغوب فيها كافة وطبقا لرأى لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين فكلمة حماية تعني وقاية وأما لأصول المقصود حمايتها فهي تتضمن الأصول المادية والمعنوية المتوفرة، بالإضافة إلى كون كل المدخلات والمخرجات خلال الفترة المالية المعنية كاملة وقانونية ومصرح بها ومثبتة[3].

---

[1] عطاالله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص ص 47- 48.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري. المطبوعات الجامعية للنشر، بن عكنون، 2003 ص90.

[3] سفيان بوجمعة، مرجع سابق، ص12.

الشكل رقم (01) : حماية الاصول

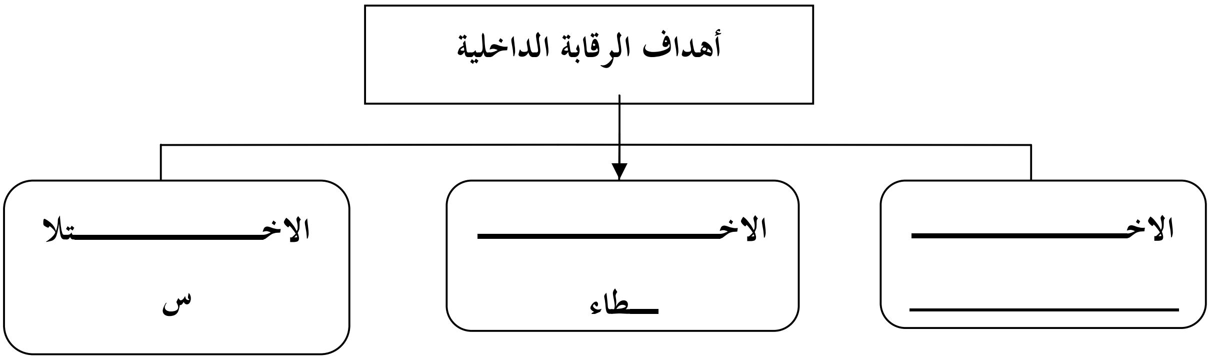

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزقي سوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية الدار الجامعية 2004 ص133.

3. **دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها:**

تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية تعطى صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها وأن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم في الوقت المناسب وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الرقابة الداخلية وتتم هذه العمليات عبر سلسلة من الخطوات وهي: التصريح بالعمليات وتنفيذها وتسجيلها في الدفاتر والمحاسبة عن نتائجها[1].

4. **تطبيق تعليمات الإدارة:**

يعتبر من بين أهداف الرقابة الداخلية السهر على إحترام القوانين والقواعد وتعليمات الإدارة ويمكن أن تكون هذه القوانين دائمة أو ظرفية، وفي كثير من الأحيان تخضع لهذه تعديلات قبل وصولها إلى الشخص المعني بها، وتهدف الرقابة أيضا إلي تحسين نتائج المؤسسة بتطبيق إجراءات فعالة.

5. **الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد:**

بمعنى تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في إستخدام الموارد المتاحة، ومن الإرتقاء إلى تحقيق الهدف المحدد بأقل تكلفة ممكنة[2].

وهناك عدة أساليب لزيادة في الإنتاجية من أهمها الرقابة على الجودة ودراسات الحركة والزمن وكذلك التكاليف المعيارية والبرامج التدريبية للعمال والموظفين؛

وعليه فالكفاءة الإنتاجية تعني العلاقة المثلى بين المدخلات من المواد الأولية وعناصر الانتاج والمخرجات من الإنتاج التام من السلع أو الخدمات النهائية، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

---

[1] حسين احمد دحدوح، حسن يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الاطار النظري والاجراءات العملية). دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الجزء الاول، 2009، ص297.

[2] حسين احمد دحدوح، مرجع نفسه، ص279.

الشكل رقم (02)

العلاقة بين المدخلات والمخرجات

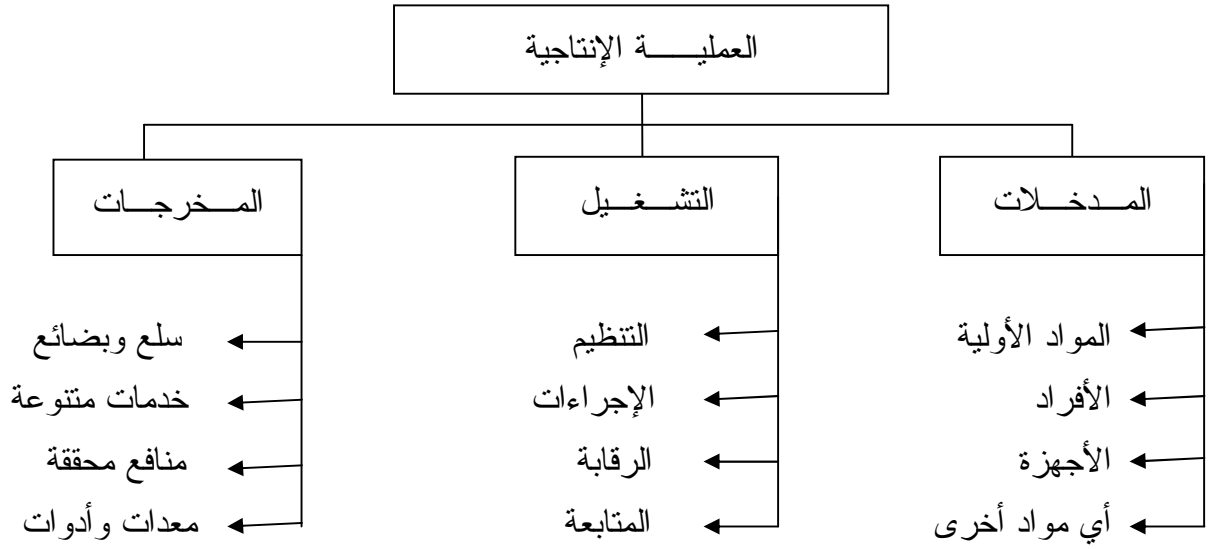

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزقي سوافيري، مرجع سابق، ص144.

ثانيا: أهمية الرقابة الداخلية

إن زيادة وإتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الإقتصادية على إختلاف أنواعها وأشكالها أدى إلى زيادة وإبراز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة داخل هذه الوحدات وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

1. نجاح وكفاءة وفاعلية رقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة.
2. زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم.
3. مدى تحقيق النتائج المخططة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل انشطة المؤسسة.
4. مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته.
5. المساعدة على إكتشاف أي إنحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة المؤسسة قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها ويمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.

ونظرا للأهمية الكبرى للرقابة الداخلية في مختلف المؤسسات الخاصة والعامة أو الحكومية فقد حظيت بالعديد من الدراسات العلمية التي تهدف إلي تقييم دورها والعمل على زيادة فاعلية هذا الدور في المجالات المختلفة داخل هذه المؤسسات[1].

المطلب الثالث: أنواع ومكونات الرقابة الداخلية

يشمل أي نظام رقابي على مكونات وأنواع أساسية لابد من الإهتمام بها ودراستها عند تنفيذ أي رقابة حتى نتمكن من الوصول إلى الأهداف المخطط لها.

أولا: أنواع الرقابة الداخلية

يوجد عدد من أنواع الرقابة الداخلية وهي:

- **الرقابة الكاشفة:**

مصممة للكشف عن الأخطاء أو المخالفات التي قد تحدث، فهي الرقابة التي تكتشف الأخطاء عند حدوثها، وهي مصممة لإلتقاط الأخطاء التي لم يتم منعها، وقد يكون هذا نوع إستثنائي من الأخطاء التي تظهر أن الرقابة المانعة لم تنجح في القيام بدورها، ومثال ذلك إكتشاف سداد مبالغ كبيرة بدون إعتماد.

- **الرقابة التصحيحية:**

ترمي إلى تصحيح الأخطاء أو المخالفات التي تم الكشف عنها، فهي الرقابة التي تحدد أن مشاكل قد حدثت، فإذا ما تم تحديد المشاكل، تقوم هذه الرقابة بالتأكد من أنه تم تصحيحها و من أمثلة الرقابة التصحيحية متابعة إجراءات و تصرفات الإدارة.

- **الرقابة المانعة:**

مصممة لمنع الأخطاء أو المخالفات من الحدوث في المقام الأول، فهي الرقابة التي تمنع حدوث الخطر، على سبيل المثال فإن رقابة التفويض والاعتماد والرقابة المالية التي تتضمن الفصل بين الإختصاصات تمنع حدوث الغش والمعاملات الخاطئة، لذلك يجب تدريب الأفراد المناسبين والتأكد من حصولهم على ثقافة رقابية مناسبة[2].

- **رقابة التوجيه**: تهدف إلى الحصول على نتائج ايجابية من برامج معينة وضعت لهذا الغرض[3].

ثانيا: مكونات الرقابة الداخلية

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية فيما يلي:

1. **البيئة الرقابية:**

[1] محمد السيد سرايا، اصول المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث للنشر، ط1، مصر، 2007، ص ص75-76.

[2] د. يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص4.

[3] عطاالله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص54.

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساسا لكل المعايير، حيث أنها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة أنظمة الرقابة وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها من أهمها:

- نزاهة الإدارة والموظفين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
- إلتزام الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة الى فهم أهمية تطوير وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة.
- فلسفة الإدارة، وتعني نظرة الإدارة الى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
- الهيكل التنظيمي للشركة الذي يحدد إطار للإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات كي تحقق أهداف الشركة.
- أسلوب إدارة الشركة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
- السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.
- علاقة المالكين بالشركة وعلاقة أصحاب المصالح بالشركة.

2. **تقييم المخاطر**:

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة سواء من المؤثرات الداخلية أو المؤثرات الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للشركة شرطا أساسيا لتقييم المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحيد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل؛

ولحظة تحيد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية ادارتها والخطوات الواجب القيام بها[1].

3. **النشاطات الرقابية**:

تشتمل النشاطات الرقابية على الإجراءات والسياسات والقواعد التي توفر تأكيد مناسب من أنه قد تم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وأنه قد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة[2].

4. **المعلومات والاتصالات**:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة والى أخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع الشركة أن تعمل وتراقب عملياتها، عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والأحداث الخارجية[3].

---

[1] عطاالله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص ص50-51.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن واخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008/2007 ص28.

[3] عطاالله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص52.

يتم توصيل تلك المعلومات لمختلف المستويات الإدارية بالشركة الى أعلى وإلى أسفل من خلال قنوات إتصال مفتوحة تسمح بتدفق تلك المعلومات وإعداد القوائم المالية ولاشك أن هناك أهمية كبيرة لعملية توصيل المعلومات للحكم على كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية[1].

5. **مراقبة النظام**:

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم انظمة الرقابة الداخلية لضمان إستمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية.

يجب أن تشمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم بشكل سريع، وعلى الإداريين أن:

- **ü** يقيموا وبشكل سريع نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى بما في ذلك ما يبين التصور والتوصيات التي قدمها المدققين وغيرهم من القائمين على تقييم أعمال الشركة.
- **ü** يجددوا الإجراءات المناسبة للرد على نتائج وتوصيات التدقيق وأعمال المراجعة الأخرى.
- **ü** يستكملوا وضمن إطار زمني محدد، كل الخطوات التي تصحح أو تعالج الأمور المشار إليها من قبل الإدارة [2].

المبحث الثاني: **نطاق وأساليب الرقابة الداخلية**

ظهرت وظيفة الرقابة نتيجة إحتمال وجود أخطاء وتحريفات أثناء تنفيذ الأهداف المسطر لها مسبقا، ولإكتشاف هذه الأخطاء يجب إتباع طرق تساعد على تنفيذ عمليات الرقابة، وكذلك لابد أن يحتوي نظام الرقابة على عناصر تساعده على تقييم أداء الأفراد وتقييم المخزون.

المطلب الأول: **نطاق الرقابة الداخلية**

يتسع نطاق الرقابة الداخلية في البنوك لتشمل المجالات التالية:

أولا: **نظام الرقابة المحاسبية**:

تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تختص بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المشروع ومدى الإعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المالية وهي ما يختص الهدف الاول والثاني من أهداف الرقابة الداخلية بتحقيقها.

ويتضمن نظام الرقابة المحاسبية تحقيق الأهداف التالية:

1. التأكد من أن تنفيذ العمليات قد تم طبقا لترخيص أو تفويض عام أو محدد مناسب من قبل الإدارة.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن واخرون، مرجع سابق، ص29.

[2] عطاالله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص ص52-53.

2. التأكد من أن العمليات تم تسجيلها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبطريقة تساعد على تحديد المسؤولية المحاسبية عن الأصول.
3. التأكد من أن حيازة الأصول أو التصرف فيها يتم وفقا لترخيص أو الإعتماد من الإدارة.
4. التأكد من أن أصول الموجودة بالدفاتر هي الأصول الموجودة فعلا بالمنشأة وإتخاذ الإجراءات اللازمة حال حدوث إختلافات بينهما.

ترتكز الرقابة المحاسبية عند تحقيق الأهداف المنطوية بها على العديد من الوسائل والطرق لعلى من أهميتها الأتي:

- **ü** إتباع طريقة القيد المزدوج في إثبات العمليات في الدفاتر بما تحققه من الضبط الحسابي.
- **ü** إستخدام حسابات المراقبة لتحقيق الضبط الحسابي.
- **ü** إستخدام موازين المراجعة سواء الشهرية أو الدورية للتأكد من التوازن الحسابي أولا بأول.
- **ü** إتباع نظام الجرد المستمر للمخزون.
- **ü** إعتماد العمليات بواسطة أشخاص مسئولين غير الأشخاص الذين قاموا بإكمال هذه العمليات وإعتماد قيود التسوية.
- **ü** إتباع نظام رأس مال المصادقات مع العملاء والموردين بصحة أرصدة حساباتهم كما تظهرها سجلات المنشأة.
- **ü** مراجعة كشوف حسابات البنوك مع حسابات البنوك بسجلات الشركة ّأو المؤسسة وإعداد مذكرات التسوية الدورية.
- **ü** فصل الواجبات الخاصة بموظفي الحسابات عن الواجبات التي تتعلق بالإنتاج أو تخزين الممتلكات، وفقا لقاعدة توزيع الإختصاصات بحيث يمكن توثيق مدى الرقابة على عمليات الشركة أو المؤسسة.
- **ü** توافر نظام مستندي سليم ودورة مستندية واضحة لكل عملية.
- **ü** وجود قسم للمراجعة الداخلية يعهد إليه بمراجعة وفحص والتأكد من اثبات كافة العمليات الواجب إثباتها وتسجيلها بطريقة سليمة وتوفير الإستقلال المناسب له[1].

ثانيا: نظام الرقابة الإدارية:

تشمل نظام الرقابة الإدارية على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية بتحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية التي وضعتها إدارة المشروع وهي ما يختص الهدفان الثالث والرابع من أهداف الرقابة الداخلية بتحقيقها.

ويتضمن نظام الرقابة الإدارية تحقيق الأهداف التالية:

[1] وجدى حامد حجازى، اصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي وتطبيقي)، مرجع سابق، ص ص 83- 85.

1. تحقيق كفاءة العمليات.
2. تنفيذ السياسات والإجراءات الإدارية.

وترتبط معظم أساليب الرقابة الإدارية بأقسام التشغيل الأصلية حيث أنها ترتبط بالسجلات المالية بطريق غير مباشر.

- **الموازنات التخطيطية**: نظرا لأن الموازنة تحتوي على تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال فترة زمنية قادمة فهي لذلك تحتوي على الأهداف المنتظر تحقيقها وبالتالي فهي تصلح كوسيلة للرقابة الإدارية حيث تقارن الأرقام الفعلية مع الأرقام المستهدفة ويتم الوقوف على الفروق بينهما وتقصى أسبابها وتحديد المسئولين عنها وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها أو مواطن القوة وتنميتها.
- **التكاليف المعيارية**: تعتبر التكاليف المعيارية حجر الأساس في نظام الرقابة والمتابعة عن طريق الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية هي بمثابة تكاليف محددة مقدما، أى هي بمثابة أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها أى التكاليف كما ينبغي أن تكون، ونظرا لأن المعايير تمثل أهدافا يسعى المشروع إلى تحقيقها، فإن التكاليف الفعلية تقارن مع التكاليف المعيارية وتحدد الإنحرافات ويتم تقصي أسبابها وتحديد المسئولين عنها والوقوف على مواطن الضعف وعلاجها ومواطن القوة لتنميتها.
- **الرسوم البيانية والجداول الإحصائية**: وهي إحدى وسائل عرض المعلومات على الإدارة فقد يتم عرض تطور حجم الانتاج والمبيعات عن عدة فترات سابقة في شكل بياني عن طريق الأعمدة مثلا، أو منحنى يمثل تطور الإنتاج والمبيعات أو في شكل جدول إحصائي يظهر بيانات مجمعة ومقارنة...الخ.
- **تقارير الكفاية الدورية**: والتي يتم رفعها الى الإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مقارنة مع أرقام مستهدفة وعلى ضوء هذه البيانات يمكن للإدارة الحكم على كفاءة الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة.
- **دراسات الحركة والزمن**: وهي إحدى وسائل الرقابة الإدارية التي تهدف الى تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية والعملية لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج بهدف تحديد الخطوات والحركات المثلى لأداء العمل وإستبعاد تلك غير الضرورية وبالتالي إستنفاذ القدر الادنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن.
- **البرامج التدريبية للعمال والموظفين**: والتي تهدف الى رفع كفاءة أداء العاملين وذلك عن طريق إمدادهم بكل ما هو جديد ومستحدث من المعلومات الملائمة من حين لأخر.

- **الرقابة على الجودة**: وذلك عن طريق عمليات الرقابة الإحصائية على الجودة وذلك باستخدام خرائط الرقابة على الجودة[1].

جدول رقم (01)

الاختلاف بين الرقابة المحاسبية والرقابة الادارية من ناحية طبيعتها وأهدافها

وجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الادارية
الهدف من الرقابة	- حماية الأصول من السرقة والضياع والاختلاس وسوء الاستخدام. - التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.	- التحقق من كفاءة أداة العمليات التشغيلية. - التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة.
طبيعة عملية الرقابة	- التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة. - التحقق من أن عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	- إعداد الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وقياس الأداء الفعلي وإيجاد الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة. - التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الادارية.

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون، مرجع سابق، ص17.

ثالثا: نظام الضبط الداخلي:

ويهدف هذا النظام الفرعي من نظام الرقابة الداخلية إلى حماية أصول المؤسسة وسجلاتها من أي إختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء إستخدام أو تزوير، ويعرف هذا النظام بأنه النظام الذي تضعه إدارة المنشأة وما يرتبط به من وسائل ومقاييس وأساليب تهدف إلى ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة، وذلك عن طريق جعل عمل وأداء كل موظف بها يراجع بواسطة موظف أخر وذلك من أجل ضمان حسن سير العمل وعدم الوقوع في الأخطاء أو الغش أو التلاعب في أصول المنشأة وحساباتها.

[1] وجدى حامد حجازى، اصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي وتطبيقي)، مرجع سابق، ص ص85-87.

ويعتبر الضبط الداخلي جزءا من العمليات الروتينية الجارية ويوفر دليلا تلقائيا على الدقة، وهو يعتبر الجزء الميكانيكي أو الالي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومه الواسع.

ويمكن تحقيق الضبط الداخلي من خلال مجموعة القواعد التالية:

1. لا ينبغي أن يكون شخص معين مسئولا عن عملية معينة بالكامل من بدايتها إلى نهايتها، على أساس أنه من السهل إكتشاف الأخطاء والتقرير عنها إذا تم فصل العملية المعينة بين الشخصين أو أكثر.
2. إجراء الجرد المادي للأصول بواسطة اشخاص محايدين.
3. ينبغي تناوب الأفراد على الوظيفة المعينة أو العمل المعين كلما كان ذلك ممكنا عمليا فبالإضافة الى أن ذلك يؤدي الى اكتشاف اى اخطاء أو عدم انتظام أو قصور، فان هذا الإجراء يجعل العاملين ناشطين باستمرار ويؤدي الى ظهور وجهات نظر جديدة بالنسبة للأعمال.
4. أن يحصل كل فرد في المشروع على إجازة سنوية على أن يقوم شخص أخر بعمله خلال تغيبه.
5. أن لا يتعهد لأى فرد بأعمال تزيد عن مسؤولياته بأكثر مما هو مسموح به في الخريطة التنظيمية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون المسؤولية محددة تحديدا قاطعا.
6. فصل الأصل عن السجل الذي يسجل تحركات الأصل، حيث أن من المبادئ الأساسية لنظام الضبط الداخلي أن الموظفين الذين يناط بهم الإحتفاظ أو التعامل في أصول ذات قيمة يسهل إختلاسها مثل النقدية والبضاعة والأوراق المالية وأوراق القبض.
7. إعتمادية تدفق العمل، بمعنى أن الانتهاء من مهمة أحد الأفراد تكون بمثابة إشارة البدء لمهمة فرد أخر وبحيث يقوم الفرد بالفحص والتحقق من عمل الاخر.
8. عدم السماح لأى موظف بالإحتفاظ بأكثر من عهدة أو بأكثر من نوع من الأصول القابلة للاحلال، ومن تطبيقات هذه القاعدة الفصل بين أمين الصندوق الرئيسي وأمين صندوق المصروفات النثرية[1].

المطلب الثاني: أساليب الرقابة الداخلية

يقصد بأساليب الرقابة الطرق التي يستخدمها المراقب الداخلي في تنفيذ عمليات الرقابة ومن تلك الأساليب ما يلي:

أولا: أسلوب الرقابة الشخصية:

[1] وجدى حامد حجازى، اصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي وتطبيقي)، مرجع سابق، ص 87- 89.

ويتم عن طريق المراقب الشرعي الداخلي بنفسه القيام بالزيارات الميدانية للبنك وفروعه من خلال الإتصال ببعض العاملين، ويستقصي منهم بعض المعلومات عن سير العمل وتطوره، والتعرف على أهم نقاط الضعف وسبل التغلب عليها.

وهذا الأسلوب من الرقابة مهم جدا، لأنه هناك العديد من الإنحرافات والأخطاء ذات الطابع غير ملموس الذي يصعب الوقوف عليه من خلال الدفاتر والسجلات والإحصائيات.

ثانيا: أسلوب الرقابة المفاجئة:

ويتمثل في قيام المراقب الداخلي على فترات غير دورية لعمل رقابة مفاجئة على بعض مواقع الانشطة للبنك وفروعه ومجالات إستثمارية، ولاسيما في مجالات جرد الخزائن والمخزون والاطمئنان من أن الأعمال تتم أولا فأول، ولا يتم ترحيل الأعمال مما يؤدي الى تراكمها.

ولقد تبين من هذه الدراسة والتطبيق العملي لهذا الأسلوب نجاحه في جعل العاملين في يقظة تامة، مما يجعل الحصول على البيانات والمعلومات أولا فأول أمر سهل.

ثالثا: أسلوب نظم المعلومات للإثبات والتحقق:

هذا الأسلوب يتم من خلاله تجميع المعلومات عن الأنشطة المختلفة، وتحفظ في ملفات بطرق معينة يستفيد منها المراقب الداخلي في عمليات تطابق المعلومات والتحقق من صحتها.

رابعا: أساليب المحاسبة الادارية:

ومن أهم الأساليب التي يمكن الإستعانة بها ما يلي:

- أسلوب الموازنات التقديرية.
- اسلوب التحليل المالي للقوائم.
- أسلوب التحليل الحدي.
- أسلوب التحليل الاحصائي والرياضي[1].

المطلب الثالث: مقومات الرقابة الداخلية

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب أن يعتمد على مقومات التالية:

1. وجود خطة واضحة ومنطقية للوظائف التنظيمية التي تمثل الصلاحيات والمسؤوليات.
2. وجود نظام مالي ملائم للعمليات والأنشطة لتحديد العلاقات المالية مع وجود إجراءات واضحة.
3. وجود ممارسات إدارية سليمة يمكن معها القيام بالمهام والوظائف والواجبات لكل وحدة ادارية.
4. وجود الشخص المناسب في المكان المناسب.
5. وجود معايير واضحة لجودة الأداء.
6. وجود نظام تدقيق داخلي جيد ومتين على أساس مهني وفعال ومستقل[1].

1 نوال بن عمارة، ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في مصارف المشاركة. مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير العدد09، ورقلة، 2009 ص157-158.

وهناك مقومات أخرى لرقابة الداخلية وهي :

- خطة تنظيمية تمدنا بتقسيم ملائم للمسئوليات الوظيفية.
- نظام محاسبي يمدنا برقابة محاسبة سليمة على أصول والتزامات ومصروفات وإيرادات المشروع.
- مستويات سليمة للأداء في جميع الأقسام التنظيمية.
- مجموعة من الأفراد ذات كفاءة.

ونتناول هذه المقومات على النحو التالي:

1. **الخطة التنظيمية:**

تختلف الخطة التنظيمية من مشروع لأخر إلا أنه في جميع الاحوال يجب أن تكون الخطة مرنة لمقابلة أى تطوير في المستقبل، كما يجب ان تكون بسيطة وواضحة حتى يتفهمها العاملين بالمشروع كما يجب أن تحدد بوضوح خطوط السلطة والمسئولية للإدارات التي يتكون منها المشروع؛

ومن أحد العناصر العامة للخطة التنظيمية مقدرتها في تحقيق الإستقلال الوظيفي بين الإدارات المختلفة كإدارات الإنتاج التي تقوم بالمحافظة على أصول المشروع وأمواله كإدارة المراجعة الداخلية والإدارات المحاسبية الاخرى، ويحتاج الاستقلال الوظيفي إلى تقييم المهام بحيث لا يقوم شخص وأحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه بدون أن يحدث تدخل من شخص أخر ويجب أن تستخدم السجلات الموجودة بالقسم كأداة للرقابة على الانشطة التي تعمل بداخله على أن تكون هذه السجلات بعيدة عن متناول يد هذه الأنشطة.

وبالرغم من وجود هذا الاستقلال الوظيفي إلا أن هذا لا يمنع الاقسام المختلفة أن تعمل مع بعضها البعض بتكامل وتناسق يمكنها من تنفيذ مهامها بانتظام وبكفاية انتاجية عالية.

كما يجب أن يتماشى الاستقلال الوظيفي داخل الأقسام مع مستلزمات السياسة الإدارية كما يجب أن يكون هناك تفويض دقيق للسلطات بحيث تتساوى مع المسئوليات وينبغي أن يتم ذلك عن طريق الخرائط والكتيبات التنظيمية لضمان معرفة جميع المستويات داخل المشروع، كما يجب تجنب المسئوليات بينهما.

ويكمن التقسيم الوظيفي المناسب في نظام الرقابة الداخلية الفعال ذلك لأن هذا النظام يتطلب فصل سلطة تنفيذ القرارات عن سلطة تقييمها، فبالنسبة للأصول مثلا يجب فصل سلطة الإدارات التي يوكل إليها المحافظة على تلك الأصول عن سلطة الإدارات التي تقوم بمحاسبتها.

[1] عطا الله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص ص48-49.

2. **النظام المحاسبي:**

ومن المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال ضرورة وجود نظام محاسبي سليم يكفل للإدارة سبل الرقابة، ويجب ان يكون النظام المحاسبي وسيلة لتحقيق ما يلي:

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات وهذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها.
- تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات، وإذا ما تم إعداد هذا الدليل بعناية فإنه سييسر إعداد القوائم المالية ويمكن تحقيق درجة كبيرة من التوحيد في تسجيل العمليات المحاسبية إذا ما صاحب دليل الحسابات كتيب توضح فيه الحسابات والقيود التي تجرى.

ولكي نتمكن من الرقابة على السجلات يجب أن تصمم هذه السجلات بطريقة مناسبة ويجب أن توضح الإجراءات الخاصة بتداول هذه السجلات حتى يتم حفظها، ومن الأفضل إدراج هذه الإجراءات في كتيب[1].

3. **مستويات الأداء:**

إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الرقابة الداخلية وعلى كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء ويجب أن تمدنا الإجراءات الموضوعة بالخطوات التي يتم بمقتضاها إعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الاصول، ويجب أن تمدنا مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة إتخاذ القرارات والتسجيل، ويتم ذلك عموما بتقسيم الوجبات والمسئوليات بحيث لا يتمم شخص واحد العملية كلها من بدايتها إلى نهايتها، وهذا يمكننا من مراجعة دقة العمل واكتشاف الخطأ والغش بسرعة وكما شرحنا من قبل عند الحديث عن الخطة التنظيمية إن التقسيم الوظيفي" تقسيم المسئوليات " يتم تطبيقه على الأقسام والأفراد.

4. **مجموعة الافراد:**

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا فانه لا يعتمد فقط على تنظيم إداري ومحاسبي سليم ولكن يجب أن يتوفر له مجموعة من الافراد الاكفئ تكون موظفي ورؤساء الإدارات والعاملين بالمشروع فهؤلاء الأفراد هم القائمون بتنفيذ الإجراءات الموضوعة بطريقة اقتصادية وفعالة[2].

وبتالي يمكن القول أنه لا يكون أي نظام رقابة داخلية فعال إلا توفر على مجموعة من المقومات والتي يجب أن تواكب التطورات السريعة.

المبحث الثالث: أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع ومخاطرها

إن المراجع يهتم بقياس مدى فعالية الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها وخاصة حماية أصول المؤسسة، والتأكد من إمكانية أدوات وأساليب الرقابة الداخلية في الكشف عن الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية، وبالتالي فهناك علاقة قوية بين المراجع والرقابة الداخلية.

[1] عبد الفتاح الصحن، احمد نور، مرجع سابق، ص ص 265-266.

[2] عبد الفتاح الصحن، احمد نور، مرجع نفسه، ص ص 266- 267.

المطلب الأول: أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية

يهتم المراجع بداية بما يعرف بأساليب وأدوات لدراسة نظام الرقابة الداخلية بهدف الحكم على فعالية وأداء النظام، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

1. **طريقة التقرير الوصفي**: تقوم هذه الطريقة على وصف إجراءات الرقابة، عن طريق شرح تدفق البيانات وعرض طريق تحديد مراكز السلطة والمسؤولية لكل دورة عمليات.

حيث يقوم المراجع بوصف نظام الرقابة، بتتبع المناقشات مع أفراد المؤسسة فإنه يعد وصفا مكتوبا للنظام وتعتبر المرونة بمثابة الميزة الأولى لمذكرات وصف النظام وعلى أية حال فإن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على قدرة المراجع في ممارسة الكتابة ويمكن أن يؤدي الوصف غير الجيد لنظام الرقابة الداخلية إلى سوء فهم للنظام ومن ثم يؤدي إلى تصميم غير صحيح وتطبيق غير صحيح لإختبارات الالتزام.

2. **طريقة الاستقصاء**: تقوم هذه الطريقة على إعداد أسئلة، تغطي إجراءات الرقابة الداخلية لكل دورة عمليات والبيانات الواردة ويجب أن تصاغ هذه الأسئلة بطريقة تهدف إلى الاستفسار عن تفصيلات العمل وخطواته المتبعة في مركز النشاط ويراعي عند تصميم القائمة تحديد العلاقة بين الأسئلة المختلفة، بطريقة تمكن من مراعاة الإعتبارات التالية وهي:

- **ü** إظهار مصادر المعلومات المستخدمة في الإجابة عن كل سؤال والتحقيقات التي تتم التأكد منها.
- **ü** التفرقة بين نواحي الضعف البسيطة، ونواحي الضعف الجسيمة في إجراءات الرقابة الداخلية.
- **ü** إحتوائها على وصف تفصيلي لنواحي في إجراءات الرقابة الداخلية[1].

3. **الاستبيان الإحصائي**: هي طريقة تسمح إنطلاقا من عينة مأخوذة بطريقة عشوائية في مجتمع مرجعي ثم تعميم الملاحظات المأخوذة من العينة على المجتمع؛

فالمجتمع هو مجموعة البيانات يرغب المراجع اختبارها لتوصل إلى إستنتاجات في حين أن العينة هي لب المجتمع الذي يعمل عليه المراجع، ويجب أن تكون ممثلة له ويكون لكل فرد المجتمع فرصة متساوية الإختبارات ضمن العينة ويجب أن يتم إختبارها بطريقة عشوائية.

4. **المقابلات**: الهدف منها هو أخذ رأي أولي نوعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة حيث يقوم المراجع بتنفيذ مقابلات معمقة مع المدراء المعنيين بالمجال الرئيسي للدراسة، ويتم تحضيرها بناءا على خبرته وحدسه مساعدة الزملاء.

---

[1] عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، غير منشورة، 2007، ص76.

5. **خرائط التدفق**: يمكن تعريفها بأنها رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل المؤسسة وبذلك فهي تعمل على إيصال كل المعلومات الملائمة والتي تستخدم لتقسيم العمل ونظام الإعتماد داخل المؤسسة؛

وتشكل خرائط التدفق هيكل يتضمن مجموعة من الرموز والأشكال، حيث يقوم المراجع بفحص تدفق المعلومات ودراسة المراحل المختلفة لتجهيز المستندات وباستخدام رموز نمطية يتم تصميم خريطة سير العمليات بطريقة تمكن من الحصول على معلومات ذات دلالة لمن يقوم بفحص النظام ويكون متفهما تلك الرموز؛

وهي من الوسائل الحديثة التي إنتشر إستخدامها مؤخرا لجميع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، ومن أجل بلورة خرائط التدفق يعتمد المراجع على رؤية شاملة للإجراءات المستعملة في مختلف المصالح والتي تكون ملحقة بالوثائق الرئيسية المستعملة أو المحررة من قبل هذه المصالح.

ويوجد نوعين من خرائط التدفق:

- خرائط التدفق العمودية.
- خرائط التدفق الأفقية[1].

المطلب الثاني: المخاطر المحتملة نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية

يهدف المراجع من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ومن خلال إعداد خطة ملائمة لجمع ادلة المراجعة إلى تحقيق بعض الإطمئنان نحو نوعين من المخاطر المتعلقة بإبداء رأيه بخصوص القوائم المالية وهما:

1. مخاطر وجود اخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية.
2. مخاطر إحتمال عدم كفاية إختبارات المراجعة لاكتشاف تلك الأخطاء.

حيث يعتمد المراجع إلى درجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية للاطمئنان بعدم وجود أخطاء جوهرية أو أى مخالفات في السجلات المحاسبية حيث نجد الأتي:

أ- يقل إحتمال وجود هذه الأخطاء والمخالفات إلى حدها الأدنى إذا ما كانت مقومات وعناصر نظام الرقابة الداخلية المختلفة سليمة وقوية وقادرة على توفير بيانات محاسبية يمكن الإعتماد عليها.

ب- يتوقف إكتشاف المخاطر والأخطاء على درجة العناية المهنية الكافية والتي يتبعها المراجع في مجال تنفيذ إجراءات الفحص، لذلك يجب على المراجع أن يعدل من طبيعة وتوقيت نطاق

[1] عزوز ميلود، مرجع سابق، ص 76.

إختبارات العمليات المحاسبية وأرصدة القوائم المالية لتعويض مواطن الضعف التي إكتشفها المراجع عند فحصه لنظام الرقابة الداخلية[1].

ويمكن أن تحدث نتيجة ضعف لضعف نظام الرقابة الداخلية عشرة من المخاطر:

- عدم صحة وسلامة البيانات المحاسبية والمعلومات المطلوبة بالمؤسسة.
- إحتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المؤسسة أو حدوث مخالفات قانونية نتيجة عدم إلتزام بهذه اللوائح.
- عدم تطبيق أحكام قواعد قانونية السارية المفعول بالمؤسسة.
- إحتمال تواطؤ بعض الموظفين في القيام بتلاعب أو إخفاء بعض الأخطاء.
- ضياع أصول المؤسسة أو تعرضها للتلف وسوء الاستخدام.
- عدم مشروعية أو صحة العمليات المسجلة بالدفاتر وذلك لعدم كفاية المستندات المؤيدة لها.
- تسجيل العمليات في سجلات خطأ لعدم وجود مستندات مرقمة مسبقا.
- إتساع حجم عملية المراجعة وإستنفاذها لوقت طويل.
- إحتمال حدوث حالات تزوير وغش.
- تعارض وتداخل بين المسؤوليات أو السلطات وعدم تحقيق الكفاية الإنتاجية المطلوبة وبالتالي الإنحراف عن الأهداف المخططة[2].

المطلب الثالث: علاقة المراجعة بالرقابة الداخلية

مهما إتسع نطاق الرقابة الداخلية فتربطه علاقة قوية سواء بالمراجعة الداخلية أو بالمراجعة الخارجية.

أولا: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية لدعم الوظيفة الإدارية، بالإضافة إلى كونها دعما للمراجع الخارجي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص، فمن متطلبات الرقابة الداخلية السليمة وجود قسم كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة، كذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية وأيضا التحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أو المخالفات وهو ما يمثل الإلمام بشقي الرقابة الداخلية سواء إدارية أو محاسبية[3].

---

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 91- 92.

[2] بوعلام وهيبة، تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحفاظ على المال العام. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، غير منشورة، 2013/2012، ص16.

[3] سفيان بوجمعة، مرجع سابق، ص26.

فالمراجعة الداخلية أداة الادارة وعينها في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المؤسسة ووظيفتها الأساسية هي الفحص والتقرير المستمر للنظم الادارية، ومن سياسات وإجراءات وتسجيل للأحداث وسلامة ما تنتجه من بيانات من خلال التحقق من أن أهم المعلومات المعروضة على الادارة والمستخدمة لغرض الرقابة في المؤسسة دقيقة وكافية للغرض منها[1].

ثانيا: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية

بالرغم من أن الإدارة هي المسؤولة عن إقامة نظام فعال للرقابة الداخلية إلا أن وجود هذا النظام وكفايته له مساس كبير بعمل المراجع الخارجي؛

إن وظيفة نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي هي تقديم ضمان لإكتشاف الأخطاء والمخالفات بدرجة معقولة من السرعة، وبذلك فهذه الرقابة تعطي تبريرا لصحة السجلات المحاسبية وللاعتماد عليها، ويؤدي فحص المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية الى تحديد إجراءات المراجعة المختلفة والتي تلزم لتكون رأى عن صحة القوائم المالية؛

ويستلزم التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية معرفة وفهم للإجراءات والطرق المرسومة لتنفيذ المهام، كما يستلزم درجة معقولة من التأكد من أن هذه الإجراءات تنفذ وفقا لما تم تحديده من قبل؛

إن درجة الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية لتحديد نطاق الاختبارات التي تتقيد بها إجراءات المراجعة لا يمكن تحديدها تماما في بداية عملية المراجعة، وذلك لأنه قد يثبت عدم صحة الافتراضات التي على أساسها يتنبأ المراجع بدرجة الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ومن الضروري تعديل برنامج المراجعة إذا ثبت أن الاختبارات لم تتم وفقا للافتراضات الاصلية، وقد يكون هذا التعديل خاص باختبارات المراجعة او خاص بتوقيت إجراءات المراجعة؛

ويجب على المراجع الخارجي أن يأخذ في اعتباره الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي بحيث يكون هذا الفحص مكمل لعمله وليس بديل له؛

ويجب عليه تحديد مهام إدارة المراجعة الداخلية لبيان اثرها على نطاق الاختبارات اللازمة واختياره لإجراءات المراجعة المناسبة؛

ويهتم المراجع الخارجي أول ما يهتم بالرقابة المحاسبية، ذلك لأنها تتصل مباشرة بالسجلات المالية والتي تتطلب تقييما من المراجع، اما الرقابة الادارية فهي تتصل بطريقة غير مباشرة بالسجلات المالية، ولذلك فهي لا تستلزم التقييم، ومع ذلك فان المراجع الخارجي اذا اعتقد بان الرقابة الادارية لها صلة وثيقة بالسجلات المحاسبية فانه يجب ان يأخذ في حسبانه تقييم هذه الرقابة، فمثلا السجلات الاحصائية التي يحتفظ بها في ادارات البيع والإدارات الاخرى قد تستلزم قيام المراجع بتقييمها في حالات خاصة؛

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية (على المستوى الجزئي والكلي). قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، مصر، 2007، ص 186.

ومن الافضل ان يقوم المراجع الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية في فترات دورية، وذلك بتطبيق إجراءات المراجعة الملائمة التي توجه بصفة خاصة لتقييم فاعلية هذا النظام، وعندما لا يكون الفحص الدوري ممكنا فانه يتم عادة في المراحل الأخيرة لبرنامج المراجعة، وفي هذه الحالة يجب إعداد برنامج المراجعة بصورة ملائمة[1].

الخلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الرقابة الداخلية والتي لاحظنا أنها بمثابة وظيفة شاملة فلا تقتصر فقط على الضبط الداخلي بل إتسعت لتشتمل على العديد من الجوانب المحاسبية والإدارية والاقتصادية ولا شك أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات التي تختلف بدورها من وحدة لأخرى، والتى يجب مراعاتها .

ولتكون الرقابة الداخلية نظام فعال يجب توفر إجراءات المراجعة في المؤسسة والتي تعمل على تقويم هذا النظام وتحسينه من أجل حماية الأصول والتحقق من صحة تسجيل العمليات المحاسبية وتحسين تنفيذ مختلف النشاطات.

وعليه فيجب تطوير نظام الرقابة الداخلية من خلال تطوير الهيكل التنظيمي بما يتماشى مع العمليات التي تقوم بها.

[1] عبد الفتاح الصحن، احمد نور، مرجع سابق، ص ص 268- 270.

كما ينبغي على العاملين هذه الوظيفة أن يكونوا مؤهلين لها، وذوى كفاءة عالية ونظرا لإعتراف الإدارة بأهمية الرقابة الداخلية، ولذلك فإن إجراءات المراجعة أصبحت الوسيلة لتحقيق رقابة داخلية فعالة .

وعندما يكون نظام الرقابة الداخلية سليم من شأنه أن يقلل من الأخطاء والتحريفات الموجودة بالقوائم وإمكانية اكتشافها بسرعة ومعالجتها وذلك من خلال مراجعة القوائم المالية حيث أن موثوقية القوائم المالية تتأثر بمدى فعالية الرقابة الداخلية والتي سوف نتناولها في الفصل الموالي.

تمهـــــــيد

تمثل القوائم المالية جهاز حساس في البنوك التجارية بصفتها العنصر أساسي التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط البنك في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل الدورة محاسبية، فإن كل بنك مجبر على إعداد القوائم المالية ومراجعتها ولذلك نبعت الحاجة إلى رقابة دائمة ومستمرة على الأموال التي تحتويها البنوك، أين أصبح تقييم الأداء فيها يحتل مكانة كبيرة لما له من أهمية في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه لأهدافه، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها لذلك بات من الأجدر وضع رقابة داخلية للتقليل من الأخطاء والمخالفات.

ومن خلال ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

- المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية.
- المبحث الثالث: مراجعة القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء في البنوك على إيجاد الإنحرافات ومعالجتها وتحديد مدى فعالية القرارات المتخذة في صياغة سياساتها الإستثمارية والتمويلية، ويرى البعض أن تقييم الأداء يعتبر أداة من أدوات الرقابة، وأن تقييم الأداء المالي يعبر عن المركز المالي للبنك.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

أولا: تعريف تقييم الأداء

يتميز النشاط المصرفي عن غيره من الأنشطة الاقتصادية بتعدد في الخدمات لذا يعتبر تقييم أداء البنوك التجارية عملية أساسية وضرورية لمواجهة التغيرات والتحديات المستمرة وبالتالي ضمان إستمرارية نشاط البنك.

1. يعرف تقييم الأداء على أنه " عملية رقابية على مراحل عمليات في البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلي تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة، وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري فيها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل "[1]
2. ويعرف تقييم الأداء كذلك على أنه "إن تقييم الأداء يكون بعد إنتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة فعلا ويرتكز على النتائج في نهاية الفترة وليس التشغيل اليومي، وعند تقييم الأداء نحتاج إلى مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة سواء كانت هذه الأهداف إنتاجية أو تسويقية أو مالية تتعلق بالسيولة والربحية "[2].
3. ويعرف كذلك على أنه " عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد إستخدمت بشكل كفء " ويعرف كذلك بأنه " عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة "[3].

---

[1] ابو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الاموال. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999، ص ص23-24.

[2] علي احمد ابو حسن، المحاسبة الادارية المتقدمة. الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص199.

[3] سعيدي يحي، غفصي توفيق، تقييم اداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية العدد 09، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص ص235-236.

4. " يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة إستخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة، وقد برزت الحاجة إلي تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاية الإنتاجية والإدارية للمشروع "[1].

ومن المفاهيم السابقة نستنتج أن تقييم الأداء يشمل على:

- الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.
- تنفيذ الأهداف المسطرة بأعلى درجة من الكفاية.
- التأكد من الأستخدام الأفضل والعقلاني للموارد المتاحة.
- المساهمة في إتخاذ القرارات التصحيحية.

ومن أحد الإستخدامات الشائعة لتقيم الأداء إتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالزيادة في الأجور والترقية، كما تستخدم المعلومات المتوفرة من خلال تقييم الأداء كمدخلات لمصداقية إجراءات الاختيار[2].

ثانيا: خطوات تقييم الأداء

هناك عدة خطوات لتقييم الأداء وهي:

1. **رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الافراد الذين يتأثرون بها:**

يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعنيهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطريقة بالنسبة لأولى وفهم طريقة التقييم والغرض الذي تستخدم من أجله بالنسبة للثانية.

2. **إختيار الطريقة التي تتبع في التقييم:**

يتوقف إختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين توضح التقارير عن أداءهم.

ومن الطرق المتبعة: ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية، تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفة على حدى.

3. **تدريب المقومين:**

حتى يكون هناك نجاح في إستخدام تقارير الأداء لا بد أن يكون الأفراد مؤمنين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة إستخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتفها.

4. **تحليل السياسة وتحليل النتائج:**

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص89.

[2] راوية محمد حسن، ادارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999، ص215.

لا بد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظرف محدود.

من هذه الخطوات يمكن التوصل إلى إن تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقييم الأداء وسياسات الموارد البشرية[1].

ثالثا: معايير تقييم الأداء

تصنف المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي الي قسمين:

1. **المعايير النوعية:**

تتعلق المعايير النوعية بمؤشرات الخدمات المصرفية كأحد الأنشطة الاقتصادية الهامة في أي دولة، والتي على أساسها تقوم بعض الهيئات بتصنيف البنوك وتقييم كفاءة أدائها، أخذ بعين الاعتبار معايير التنويع في الأنشطة المصرفية، والتوسع الكبير في إستخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية.

من جهة أخرى تتعلق المعايير النوعية بمؤشرات تقييم خدمة العملاء ومستوى رضاهم كأحد الأساليب الهامة جدا في تقييم أداء البنك التجاري، وذلك لما تعكسه عن مدى كفاءة إدارته وما أحرزته من نجاح في السوق المصرفي وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- حجم شكاوى العملاء سواء نتيجة الاخطاء او سوء الخدمة المصرفية.
- فترات انتظار العملاء لانجاز أعمالهم، ومدى تراكم الأعمال غير المنجزة.
- مدى التناسب بين عائد العملية المصرفية والتكلفة اللازمة لأدائها.

2. **المعايير الكمية:**

يمكن تقسيم هذه المعايير إلي ثلاثة أدوات رئيسية:

- **البرمجة الخطية:** إستخدمت البرمجة الخطية كأداة كمية غير معلميه لتقدير مؤشرات الكفاءة المصرفية وذلك إنطلاقا من مفهوم الكفاءة المتمثل في تعظيم الإنتاج ضمن قيود الموارد المحدودة أو تدنية تكلفة الموارد في ظل قيد حجم إنتاج معين.
- **أدوات التقدير الاحصائي:** إستخدمت أدوات التقدير الإحصائي بشكل واسع في قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية.
- **التحليل المالي:** وهو ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة[1].

[1] شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، منشورة، 2009/2008، ص127.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا: الأداء المالي

1. **تعريف الاداء المالي**

- " يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد غلى تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم "[2].
- يعرف الأداء المالي بأنه " مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الإستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة "[3].
- ويعرف عن الأداء المالي للبنك من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن إستخدام الديون وأموال الغير في تمويل إستخدامات البنك ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما الربحية والمخاطرة[4].

2. **أهمية الأداء المالي**:

---

[1] سعيدي يحي، غفصي توفيق، مرجع سابق، ص ص236-237.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات. دار الحامد، ط1، عمان، 2010، ص45.

[3] سعيدي يحي، غفصي توفيق، مرجع سابق، ص236.

[4] سعيدي يحي، غفصي توفيق، مرجع نفسه، ص236.

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين؛

تتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراع إجراءاتها التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة للشركات وإستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة؛

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فإن موضوع الأساسي لأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات وإختيار السهم الأفضل من وقت لأخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات[1].

ثانيا: تقييم الأداء المالي

1. **تعريف تقييم الأداء المالي:**

- يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة[2].
- ويعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة حول ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص46-47.

[2] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص131.

لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الاهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1].

ثالثا: خطوات تقييم الاداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
2. إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3. دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات والفروقات وبمواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها[2].

رابعا: مجالات تقييم الأداء المالي

تختلف مجالات الأداء وفق منهج منشآت الأعمال، وتعرض المراجع العلمية أكثر من مجال الأداء يمكن عرضا فيما يلي:

1. **الميدان المالي**: وهو القاسم المشترك بين جميع الكتاب والمهتمين، إذ يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المنشآت مهما كانت طبيعة أعمالها، فعدم تحقيق المنشأة الأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، أن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المنشأة للانطلاق، وأهم مقاييس هذا الميدان هو التحليل المالي.
2. **ميدان الأداء غير المالي**: ويركز هذا الميدان على اعتماد مقاييس غير مالية لقياس أداء المنشأة حيث يتم الاعتماد على مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية وتقديم منتجات جديدة وفاعلية العملية التسويقية والإنتاجية وغيرها من المؤشرات فالاعتماد على المقاييس المالية

[1] شدري معمر سعاد، مرجع نفسه، ص131.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص51-52.

وحدها لا يعطي صورة متكاملة الأبعاد حول المنشأة وبالتالي فإن الاهتمام العالي بأداة المنشأة يؤدي إلى خلق توازن بين الاهتمامات العملياتية والمالية.

3. **ميدان الفاعلية التنظيمية**: ومضمون هذا الميدان التأكد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف ويمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح، وهامش الربح، ومعدل العائد عن الاستثمار ورضا العاملين، وتوجهات المديرين واستيعاب نشأة التطور والإبداع التقني وغيرها من المقاييس[1].

المطلب الثالث : وظائف الإدارة المالية واتخاذ القرارات التمويلية

تقوم الإدارة المالية بمجموعة وهي:

أولا: وظائف الإدارة المالية

تتمثل وظائف الإدارة المالية فيما يلي:

1. **التخطيط المالي**:

ويعتبر التخطيط المالي من أهم وظائف المدير المالي، ويقوم برسم السياسات طويلة الأمد الخاصة بالمنشأة ككل، فينبغي على المدير المالي أن يبدأ بالحصول على صورة شاملة لعمليات المنشأة، عن طريق الخطط الطويلة الأجل الخاصة بالتوسع في الاصول طويلة الأجل[2].

يعرف التخطيط المالي على أنه تخطيط للأنشطة المالية للمنشأة[3].

2. **الحصول على الأموال**:

على المدير المالي عند دراسته لأنواع التمويل المناسبة يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر التمويلية ثم ربطها مع الحالة المالية للمؤسسة بعد فترة زمنية مقبلة، وهنا المدير المالي

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع نفسه، ص ص93-94.

[2] جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون ذكر سنة النشر، ص37.

[3] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه، أساسيات في الإدارة المالية. دار المسيرة، ط1، عمان، الاردن، 2007 ص21.

يتنبأ باحتياجات المؤسسة المالية والتي تعبر كجزء من وظيفته كمخطط مالي، وكذا التنبؤ بمستقبل المصادر التي يلجأ إليها للحصول على الأموال التي يحتاجها[1].

3. **استثمار الأموال:**

فالمنشأة الناجحة هي التي تكون مبيعاتها وإيراداتها في نمو متزايد وهو الذي يتطلب استثمارات في كل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة.

أن تستثمر هذه الأموال في الأسواق المالية، والتي تقوم بمهمة توفير الأموال المطلوبة للمنشأة، كما إنها تمثل البيئة المناسبة لتداول الأوراق المالية التي تصدرها المنشأة إضافة الى كون أن هذين السوقين (أسواق النقد وأسواق راس المال) يمثلان المكان الذي يتخذ فيه المستثمرين قراراتهم المالية[2].

ثانيا: اتخاذ القرارات التمويلية

يعتبر إتخاذ القرارات التمويلية من أهم القرارات التي تتخذها الادارة المالية، وعلى الإدارة المساعدة في إختيار واقتناء نوع الاصول والطريقة المثلى لتمويل تلك الأصول سواء كانت داخلية أو خارجية، كما يجب عليها تحديد نوع التمويل أما عن طريق المديونية أو عن طريق الملكية أو جمع الاثنين معا[3].

لذا فتقييم الاداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة على البنك عن طريق ترشيد القرارات وهذا ما يساهم في ابقائه ضمن بيئة تنافسية.

المبحث الثاني : الاطار النظري للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها فهي تعبر عن نتيجة مجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث التي تقوم بها المنشأة لفترة زمنية معينة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية

أولا: مفهوم القوائم المالية

1. **تعريف القوائم المالية**

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص129.

[2] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، مرجع سابق، ص ص22-23.

[3] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص130.

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة خاصة بالمنشأة، هدفها هو توفير معلومات عن المركز المالي والتي يمكن التعرف عليها تلك الأطراف المعنية والمهتمة بالمؤسسة.

وهذه بعض التعاريف للقوائم المالية:

- " القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوى على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول الخصوم، الإيرادات، المصروفات)، ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية "[1].
- " يتضمن مصطلح القوائم المالية كل من الميزانية وقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر وقائمة التغير في المركز المالي والملاحظات والبيانات الإيضاحية التي تعرف بأنها جزء من القوائم المالية، وعادة تعد القوائم المالية وتصبح متاحة أو تنشر مرة واحدة في السنة وهي تخضع لتقرير المراجع، وتطبق معايير المحاسبة الدولية للقوائم المالية لأي منشأة تجارية أو صناعة أو أعمال "[2].

ونستخلص من تعاريف أن القوائم المالية تعتبر وسيلة الأساسية لتبليغ المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين الداخلين والخارجين.

2. خصائص القوائم المالية

تتمثل خصائص القوائم المالية فيما يلي:

- **القابلية للفهم**:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت

[1] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006 ص35.

[2] امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008 ص33.

ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

- **الملائمة**:

لتكن المعلومات مفيدة يجب ان تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

- **المصداقية**:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه؛

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الإعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني فإن إعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

- **القابلية للمقارنة**:

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب ان يكون بمقدرهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في منشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة؛

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الاخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلف إن تطبيق معايير المحاسبة بما في ذلك الافصاح عن السياسات المحاسبية في تحقيق القابلية للمقارنة؛

وبما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة[1].

ü الإفصاح:

يقضي بأن توضيح القوائم المالية كل المعلومات الملائمة والهامة عن المركز المالي ونتائج اعمال المنشأة ومن الوسائل الهامة في هذا الصدد الافصاح في شكل ايضاحات تلحق بالقوائم المالية[2].

ثانيا: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية الي توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛

تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية لا توفر دائما كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لان هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الأثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة أنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الادارة أو إحلال إدارة أخرى محلها[3].

تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات وتهدف القوائم المالية ذات الاغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها[4].

المطلب الثاني: العناصر الأساسية للقوائم المالية ومستخدميها

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص ص51-56.

[2] وجدى حامد حجازى، تحليل القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011 ص14.

[3] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص47.

[4] وجدى حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص22.

أولا: العناصر الأساسية للقوائم المالية

تتمثل العناصر الأساسية للقوائم المالية فيما يلي:

1. **الأصول:**

هي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبيا وهي تعبر عن منافع اقتصادية محتملة في المستقبل تمتلكها المؤسسة، وتسيطر عليها وتكون معظم الأصول (ملموسة) بطبيعتها، بمعنى أن لها كيان مادي ملموس ومثال ذلك الأراضي المباني، المعدات، البضاعة، النقدية ومع ذلك فإن هناك بعض الأصول مثل حسابات المدينين وحقوق الاختراع تكون غير ملموسة؛

تنشأ قيمة هذه الأصول غير الملموسة من حقوق قانونية للمنشأة للحصول على مبالغ نقدية معينة من المدينين في المستقبل أو من إستغلال إختراع معين.

2. **الإلتزامات:**

هي ديون أو تعهدات على المنشأة تجاه الغير، بمعنى أنها تعتبر عن حقوق الدائنين على أصول المؤسسة، وتتمثل معظم الالتزامات في الديون التي تدين بها المنشأة للدائنين مقابل مما سبق للمنشأة الحصول عليها منهم من نقدية أو مهمات أو أصول أخرى.

3. **حقوق الملكية:**

هي عبارة عن الزيادة في الأصول عن الالتزامات، وهي تتضمن المبلغ الذي إستثمر بواسطة الملاك في المنشأة بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة منذ نشأة حتى تاريخ الميزانية العمومية.

4. **الإيرادات:**

هي ثمن البضاعة المباعة والخدمات المقدمة بواسطة المنشأة، وهي تشمل قيمة المبيعات سواء تمت نقدا أو بالأجل بمعنى أن الإيرادات فترة معينة تساوى سعر البيع الإجمالي للسلع أو الخدمات التي تم تقديمها للعملاء خلال الفترة بغض النظر عن الفترة التي يتم فيها تحصيل السعر نقدا.

5. **المصروفات:**

هي تكلفة السلع المباعة والخدمات المستخدمة في عمليات الحصول على الايرادات، بمعنى أن المصروفات هي كل ما تضحي به المنشأة من أجل تحقيق الإيراد وفي الوقت الذي يتم فيه قياس الإيراد بسعر بيع السلعة أو الخدمة التي تقدم للعملاء فإنه يتم قياس المصروفات بتكلفة هذه السلعة أو الخدمة.

6. **صافي الدخل**:

هو مقدار الزيادة في الإيرادات المكتسبة خلال الفترة عن المصروفات التي إشتركت في تحقيق هذه الإيرادات[1].

ثانيا: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية ما يلي:

1. **المستثمرون**:

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2. **الموظفون**:

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3. **المقرضون**:

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق.

4. **الموردون والدائنون التجاريون الاخرون**:

يهتم الموردون والدائنون الأخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

[1] وجدى حامد حجازى، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص ص7-9.

5. **العملاء**:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتماد عليها.

6. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها**:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي انشطة المؤسسات كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة[1].

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية

تتمثل مكونات القوائم المالية فيما يلي:

أولا: الميزانية :

1. الغرض من إعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمؤسسة معينة (أي قيم الأصول، الخصوم، حقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة، ويمكن إعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة، ومثلما تصور الصورة الفوتوغرافية لقطة معينة فإن الميزانية تصور أصول المؤسسة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين وحتى يمكن فهم الصورة كاملة فإنه يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر[2].
2. تعرف الميزانية على أنها " عبارة عن الكشف الذي يستخرج من دفاتر المؤسسة في نهاية المدة التجارية لبيان أصولها وخصومها في ذلك التاريخ، كما عرفها دستور مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر إنها تصور ملخصا مبوبا لمراكز الحسابات المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية "[3].

وأهم معايير الميزانية هي:

- معايير السيولة.
- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع.
- كفاية حقوق الملكية إلى الودائع في مقابلة مخاطر الإستثمار.

---

[1] امين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص ص43-44.

[2] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص65.

[3] خليل محمود الرفاعي وآخرون، أساسيات المحاسبة المالية. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009، ص386.

- معايير التوظيف.
- مساهمة البنك في التمويل طويل الاجل[1].

ثانيا: قائمة الدخل:

يطلق على هذه القائمة مسميات مختلفة، فبجانب قائمة الدخل يمكن أن يطلق عليها أيضا قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل وتفصح القائمة عن إيرادات المنشأة ناقصا مصروفاتها خلال فترة مالية معينة[2].

تعكس هذه القائمة خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المنشأة وما تقود إليه من ربح أو خسارة فهي قائمة تحضر بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة المتعلقة بفترة زمنية محددة وما يقابلها من نفقات التي تحملتها إدارة المنشأة في سبيل تحقيق وضمان تلك الايرادات، إذا فإن صورة هذه الحسابات هي عرض للإيرادات والنفقات المقابلة لها والنتيجة أما تمثل ربح في حالة زيادة الإيرادات على النفقات أو خسارة العمل في الحالة المعاكسة[3].

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية:

أصبح إعداد قائمة التدفقات النقدية أمرا ضروريا ومكملا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية) وتتم في قائمة التدفقات النقدية تلخيص التدفقات النقدية الداخلة الى المنشأة والخارجة منها خلال فترة مالية معينة تمارس خلالها المنشأة أنشطتها العادية من أنشطة تشغيلية وتمويلية وإستثمارية وبالتالي فهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة[4].

تشكل قائمة التدفق النقدي جزءا مكملا للقوائم المالية التي تعدها منشآت الاعمال وتعرض هذه القائمة حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة من خلال توليد وإستخدام النقدية سواء من عملياتها التشغيلية أو العمليات الاخرى مثل العمليات الإستثمارية والتمويلية للمنشأة[5].

---

[1] عبد الغفار حنفي، ادارة المصارف. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007/2008، ص335.

[2] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص ص65-70.

[3] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي للاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2 عمان، 2011، ص48.

[4] وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص69.

[5] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص50.

المبحث الثالث: مراجعة القوائم المالية

يهدف المرجع لتحديد ما إذا كان إعداد القوائم المالية أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق عمل المراجعة .

المطلب الأول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

1. لا بد أن تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس إتخاذ القرارات المالية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات اضافية أو في جداول ملحقة[1].
2. توضح القوائم المالية نتائج العمليات لمجموعة من المؤسسات وحتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يحصلوا على فهم واضح للبيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية[2].
3. كما نجد أن للجنة بازل للرقابة البنكية دور هام في مجال الافصاح في البنوك حيث أن المبادئ الاساسية التي أصدرتها تضمن للسلطات التحقق من إتباع البنوك للسياسات المحاسبية المناسبة، كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في البنوك، والمتاجرة في المشتقات المالية، وكيفية قياسها وإدارة مخاطرها، وذلك ما يكفي لمستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة البنك في إدارة مختلف أنواع المخاطر[3].

ومن المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية نذكر منها:

- الإفصاح عن مكونات الميزانية وإرتباطاتها.
- الإفصاح عن الأصول المتداولة.
- الإفصاح عن الأصول طويلة الاجل.
- الإفصاح عن الأصول وحقوق الملكية.
- الإفصاح عن الأصول وكل الأمور المرتبطة بقائمة الدخل.

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار. المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 2006، ص51.

[2] ابو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية. دار الكتب العلمية للكتب والتوزيع، مصر، 1996، ص94.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة (شرحا للمعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع معايير الامريكية والبريطانية والعربية-عرض القوائم المالية). الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص447-448.

ü الإفصاح عن الديون وحقوق الغير على المؤسسة[1].

وفي الحالات النادرة عندما تصل إدارة الشركة الى قرار بأن الإستجابة لمتطلبات تلك المعايير سوف تؤدي إلى التضليل فإن الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى العرض العادل والصادق للقوائم المالية وفي هذه الحالة يجب على إدارة الشركة الافصاح عن:

1. إن إدارة الشركة قد وصلت الى قرار بأن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة للمركز المالي ونتائج الأعمال وقائمة التدفق النقدي.
2. أن إدارة الشركة قد إستجابت للنواحي الأساسية التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليه ماعدا التي تم الخروج عنها والتي تعتبر أمرا ضروريا للوصول الى العرض السليم والعادل للقوائم المالية.
3. التأثير المالي لهذا الخروج في التطبيق عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بأرباح وخسائر الشركة أصولها والالتزامات التي عنها، وحقوق الملكية والتدفق النقدي عن كل فترة مالية.
4. أن القوائم المالية توصف أحيانا بأنها مبنية أو معدة وفقا للمتطلبات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، ولكن يجب الافصاح الملائم لمستخدمي القوائم المالية والاستجابة للمتطلبات المحاسبية[2].

ولا بد على المراجع من التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية وأنها قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، كما أنها تتفق مع المعلومات المتوفرة لدى المراجع[3].

ويتوجب على المراجع الإفصاح عن المعلومات الهامة التي من شأنها الافصاح عن تغير وإختلاف جوهري في إتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية ومن المتطلبات الإفصاح ما يلي:

ü **السياسات المحاسبية**: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من مؤسسة لأخرى، وهذه المبادئ المحاسبية تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة.

---

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص142.

[2] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص143-144.

[3] جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. الدار الجامعية مصر، 2001، ص106.

- **الأطراف والصفات الهامة**: يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة وأطراف أخرى.
- **الأحداث اللاحقة**: تغطي القوائم المالية فترة معينة وهي التي تنشر بعد إنتهاء الفترة المالية بعدة شهور.
- **الشكوك حول إستمرار المؤسسة**: يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض إستمرار المشروع، ففي حالة توفر معدي القوائم المالية على المعلومات تفيد أن إفتراض إستمرار المشروع غير قائم وأن هناك شكوك حول إستمرار المؤسسة، فهنا يجب على المراجع الافصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.
- **الإلتزامات المحتملة**: وتتمثل في الالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها من عدمه مثل القضايا المرفوعة عند المنشأة فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية[1].

المطلب الثاني: أهداف ونطاق مراجعة القوائم المالية

أولا: أهداف مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهداف مراجعة القوائم المالية فيما يلي:

1. الهدف من مراجعة قوائم المالية اعدت طبقا لمعايير محاسبية هو إبداء رأى فني محايد عليها.
2. الرأى يساعد أصحاب المشروع والمتعاملين معه على تكوين صورة عامة اذا كانت القوائم المالية تعطي فكرة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها[2].

يتصور مستخدمي هذه القوائم إن إصدار الرأى على القوائم المالية يضمن مستقبل المشروع أو تقييم القائمين بإدارة المشروع؛

وعلى الرغم من أن المراجع الداخلي لا يعد ضامنا لعدالة القوائم المالية تقع على المراجع الخارجي مسؤولية أساسية تتمثل في إبلاغ المستخدمين عما اذا كانت القوائم المالية قد أعطت على نحو مناسب[3].

وتتلخص كيفية اعداد المراجعة الخاصة بالعملية المالية فيما يلي:

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص423-424.

[2] محمود محمد عبد السلام البيومى، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية، شركة جلال للطباعة الاسكندرية، 2003، ص156.

[3] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص146.

- **الوجود: وجود العمليات المالية المسجلة**
- يتعلق هذا العنصر بتحديد ما اذا كانت العمليات المالية التي تم تسجيلها قد حدثت فعلا، ويمثل إدراج المبيعات التي لم تحدث في يومية المبيعات إنتهاكا لهدف الوجود ويناظر هذا العنصر الذي يجب أن يسعى المراجع لتحقيقه مزاعم الإدارة الخاصة بالحدوث أو الوجود.
- **الإكتمال: تسجيل العمليات التي حدثت فعلا**
- يختص هذا العنصر بتحديد ما إذا كانت كافة العمليات المالية التي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد سجلت فعلا، ويعد عدم تسجيل المبيعات التي تمت فعلا في يومية المبيعات والأستاذ العام انتهاكا لهدف الاكتمال، ويناظر هذا العنصر مزاعم الإدارة الخاصة بالاكتمال؛
- ويعد كل من هدفي الوجود والاكتمال هدفين متعارضين في مجال المراجعة حيث يتعلق الوجود باحتمال وجود مغالاة، بينما يتعلق الاكتمال باحتمال وجود عمليات مالية لم يتم تسجيلها.
- **الدقة: تسجيل العمليات المالية وفق القيم الصحيحة**

يتعلق هذا العنصر بدقة المعلومات في العمليات المالية المحاسبية، فبالنسبة للعمليات المالية الخاصة بالمبيعات، سيكون هناك انتهاكا لهدف الدقة اذا وجد فرق بين كمية البضائع التي تم شحنها والكمية الخاصة بهذه البضائع في الفواتير أو عند استخدام سعر غير صحيح لحساب المبيعات، أو توسيع أو إضافة أخطاء في الفواتير، أو إدراج قيم مبيعات غير صحيحة في يومية المبيعات، وتعد الدقة أحد الجوانب مزاعم التقييم والتخصيص.

- **التبويب: يتم تبويب العمليات المالية المسجلة في يومية العميل على نحو ملائم**

توجد أمثلة على سوء التبويب، إدراج المبيعات وفقا لقيم المبيعات النقدية وقيم المبيعات على الحساب تسجيل بيع الأصول الثابتة على إنها عملية بيع وبالتالي يمثل إيراد، وسوء تبويب المبيعات التجارية على أنها عمليات بيع داخلية، ويعد التبويب أيضا جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

- **التوقيت: تسجيل العمليات في تاريخ الصحيح**

يحدث خطأ التوقيت إذا لم يتم تسجيل العمليات المالية في التاريخ الذي حدثت فيه فمثلا: يجب تسجيل عملية البيع في تاريخ الشحن ويعد التوقيت جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

- **الترحيل والتلخيص: تم إدراج العمليات المالية المسجلة في الملفات الرئيسية وتلخيصها على نحو ملائم**

يتعلق هذا العنصر بدقة نقل المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية والأستاذ العام فمثلا: إذا تم تسجيل عملية بيع في سجل خاطئ للعميل أو بقيمة غير صحيحة في الملف الرئيسي يعد ذلك إنتهاك لهذا العنصر، ويعد كل من الترحيل والتلخيص جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص[1].

ثانيا: نطاق مراجعة القوائم المالية

يحدد نطاق مراجعة القوائم المالية بما يتماشى مع متطلبات القانونية والقواعد المهنية مع الأخذ في الاعتبار:

1. ضرورة أن تغطى أعمال المراجعة جميع أوجه نشاط المنشأة، ولإبداء الرأى على القوائم المالية محل المراجعة يجب على المراجع :
   - **ü** التأكد مما إذا كانت البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أية مصادر أخرى هى بيانات يمكن الإعتماد عليها كافية لأعداد القوائم المالية.
   - **ü** التأكد مما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات قد نقلت سليمة إلى تلك القوائم المالية.
2. ضرورة أن يقيم المراجع درجة الإعتماد وكفاية المعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية عن طريق دراسة وتقييم وإختبار النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية والقيام بالإختبارات والإستفسارات وإجراءات التحقيق.
3. ضرورة أن يحدد المراجع مدى سلامة عرض المعلومات المشار إليها عن طريق:
   - **ü** مطابقة القوائم المالية مع السجلات المحاسبية ومصادر المعلومات الأخرى.
   - **ü** دراسة الأسس المحاسبية التي أعدت بموجبها القوائم المالية، وعليه أن يقوم بتقييمها ويتأكد من استمرارية تطبيقها وصحة تبويبها وكفاية الافصاح عنها[2].

المطلب الثالث: تخطيط مراجعة القوائم المالية

حتى يتم تخطيط مراجعة القوائم المالية بطريقة صحيحة وسليمة يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالاختبارات اللازمة وأن يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط بناءا على المعلومات التي يتحصل عليها.

أولا: الإختبارات التي يجب إتباعها عند مراجعة القوائم المالية

1. **إختبارات الالتزام:**

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص ص146-147.

[2] محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص ص157-158.

يقصد بها الاجراءات التي بواسطتها يتحقق المراجع من سلامة ومدى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية الموضوعة بالمنشأة والتي قد يرى المراجع الاعتماد عليها في المراجعة.

2. **اختبارات التحقق:**

هي الإختبارات التي تهدف الى الحصول على تأكد سلامة وصحة المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي وتنقسم هذه الاختبارات الى نوعين:

- إختبارات لتفاصيل المعاملات والأرصدة المالية.
- التحليل المالي سواء باستخدام النسب والاتجاهات[1].

ثانيا: قرارات المراجع الخاصة بتخطيط مراجعة القوائم المالية:

تتمثل قرارات المراجع الداخلي المالي فيما يلي:

1. **إختيار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة:**

من المفروض أن يكون هناك حد أدنى لإجراءات المراجعة التي تطبق عند مراجعة أي حساب فالمراجع الداخلي المالي يختار بنفسه ما يراه حدا أدنى مناسب لإجراءات المراجعة التي تتبع في كل حالة، فإذا كانت ظروف غير عادية أو خاصة فعلى المراجع إختيار الاجراءات التي تناسب هذه الظروف.

2. **إختيار الحجم المناسب للعينات الاحصائية:**

يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار اجراءات المراجعة المناسبة فاختيار هذا الحجم يعتبر من اصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي المالي نظرا لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية ونظرا لوجود حد أدنى لحجم العينة التي تختار من مجتمع معين.

3. **إختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة:**

هناك اجراءات يجب ان تؤدي في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لأخر مثل الأوراق المالية، فالتوقيت المناسب لباقي إجراءات المراجعة يعتمد على موعد إنتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالبا بعد انتهاء السنة المالية[2].

ثالثا: عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية:

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، مرجع نفسه، ص165.

[2] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص148-149.

تتمثل عوامل زيادة الحاجة إلى القوائم المالية فيما يلي:

1. **الحاجة لإيصال المعلومة المالية**:

لقد ساهم كبر حجم المؤسسات إلى أهمية كبيرة في زيادة عملية المراجعة خاصة بعد إنتقالها من المالكين والمساهمين إلى أشخاص متمكنين من التسيير، كما يتم ذلك من خلال قيام شخص متمكن من المراجعة بفحص حسابات المؤسسة وتقديم ملاحظات حولها إلى الإدارة العليا.

2. **ضرورة مراجعة هذه المعلومة**:

من أجل معرفة أهمية وضرورة مراجعة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية لا بد من التطرق إلى جملة من العوامل نذكر منها:

- **تعارض المصالح**:

نظرا لحدوث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومة ومعديها لا بد من مراجعة المعلومة من حيث مجالها وخصائصها، ومنه تقوم المراجعة بدور في مساعدة الإدارة على تأكيد من أن تلك المعلومة قد أعدت بصورة صحيحة ودقيقة.

- **الاثر المتوقع**:

كلما إزدادت أهمية إتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة كلما إزداد تخوف مستخدمي هذه المعلومات من إعتمادهم على معلومات مظللة، وبالتالي تستمد المراجعة أهميتها من متخذي القرارات.

- **التعقيد**:

لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة عدالة الإفصاح في القوائم المالية يجعل من الصعب أن يقوم المستخدم العادي بهذه المهمة لوحده، وبالتالي تزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش كلما كانت هذه المعلومات المقدمة أكثر تعقيدا، وبالتالي تزداد الحاجة أكثر إلى وجود مراجع يقوم بتلك العمليات.

- **البعد**:

حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية إستيعاب العملية المعقدة التي تمر بها فإن هناك أبعادا تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات

وتتخذ هذه الأبعاد عدة أشكال هي :

- البعد المكاني.
- البعد الزماني.
- التكلفة.
- البعد القانوني[1].

الخلاصة

نستخلص من هذا الفصل إن تقييم الأداء هو أحد الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة في إتخاذ القرارات، ومن بين الخطوات تقييم الأداء المالي هو دراسة وتقييم النسب المالية ويعتبر تقييم الأداء المالي من مؤشرات نجاح البنك للوصول إلى الأهداف المرجوة والمخطط لها.

والمراجع الداخلي من خلال قيامه بمراجعة القوائم المالية وذلك من أجل التأكد من أنها أعدت وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها والتي تسمح للأطراف ذات المصلحة بأخذ صورة صحيحة عنها.

إذ تمثل عملية مراجعة القوائم المالية احدى المراحل الأساسية في تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنوك حيث تسمح هذه العملية بتقييم النشاط المالي عن طريق الحصول على أكبر قدر من الأدلة مما يؤدي إلى تقييم الأداء المالي داخل البنك، وذا ما سوف يتضح في دراسة التطبيقية في الفصل الموالي.

[1] القاضي حسين، دحدوح حسين، اساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن 1999، ص ص10.12.

تمهيـــــــــــــــــد:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الهامة التي تلعب دورا هاما في تطوير اقتصاديات الدول من خلال وظائفها و عملياتها المصرفية، وفقا لسياسات مالية ونقدية ونتيجة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع كان لزاما على البنوك التجارية مواكبة هذه التطورات فنبعت الحاجة إلى رقابة دائمة ومستمرة على الأموال التي تحتويها البنوك وكيفية تحركها دون المساس بها ولا بقيمتها ولاسيما أن البنوك حاليا وجدت نفسها أمام منافسة قوية يتوجب عليها إثبات وجودها من خلال تحسين أدائها وكشف الأخطاء والانحرافات وذلك من خلال وضع نظام رقابة داخلية وهذا ما أشار إليه قانون النقد والقرض.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية.
- المبحث الثالث: الإطار المنهجي لميدان الدراسة.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وهي التي تساعد على سهولة تبادل الأموال والمنافع والخدمات المتوفرة في المجتمع.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ووظائفها

أولا: تعريف البنوك التجارية

هناك عدة تعاريف للبنوك التجارية والتي نذكر منها:

1. البنوك التجارية هي " مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقد او كمية وسائل الدفع من خلال إمكانياتها في خلق الائتمان المصرفي "[1].
2. " البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أصولا فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال"[2].
3. البنك التجاري هو" مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية الأخرى هو تقديمه لنوعين من الخدمات هما قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمؤسسات الأعمال والأفراد وغيرهم "[3].
4. تعرف البنوك التجارية بأنها "تلك المؤسسات المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[4].

ونستخلص من التعاريف السابقة أن البنك التجاري هو المنشأة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات القروض (الإئتمانات) بقصد الربح.

---

[1] سليمان احمد اللوزي، واخرون، ادارة البنوك. دار الفكر، ط1، عمان، 1997، ص90

[2] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات). المكتب العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2000 ص5.

[3] محمد صالح الحناوى، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية). الدار الجامعية، مصر، 2000، ص214

[4] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر). دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص33.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

هناك نوعين من وظائف البنوك التجارية الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة:

1. **الوظائف التقليدية:**

يمكن إجمال هذا النوع من الوظائف التي يقدمها البنك التجاري في النواحي التالية:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها، سواء كانت ودائع لأجل أو ودائع تحت الطلب أو ودائع تحت الإشعار.
- توظيف موارد البنك التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء، وإستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك وهي الربحية والسيولة والأمان.

2. **الوظائف الحديثة:**

نظرا لإتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للبنك من مجرد مكان لجمع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة كبيرة بهدف تأدية الخدمات البنكية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة، فقد أدى ذلك إلى الإزدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي، ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك التجاري وسنجملها فيما يلي:

- تقديم خدمات إستشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالبنك.
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى والمشاريع السكنية بالدرجة الثانية.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء وبيع الشيكات والعملات الأجنبية وتحويل العملة للخارج.
- تأخر الخزائن الحديدية للعملاء وتسوية التزاماتهم الدورية كدفع فواتير الكهرباء والغاز ودفع الإشتراكات الدورية في الجرائد والمجلات.
- إصدار الشيكات السياحية وفتح الاعتمادات المستندية.
- إصدار خطابات الضمان وتقديم خدمات الكمبيوتر الحديثة والبطاقات الائتمانية.

- تسيير المصالح لغير المقيمين من تسديد المستحقات الضريبية الجمركية[1].

المطلب الثاني: عمليات البنوك التجارية

من بين العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية وتتمثل في:

اولا: عمليات الصندوق:

تعتبر عمليات الصندوق من أكثر نشاطات البنك أهمية بإعتبارها اكثر ارتباطا بالعملاء حيث تتجمع فيه كل موارد البنك وتخرج مدفوعات البنك.

وتتمثل عمليات الصندوق في عمليات الدفع، السحب، تحويل الأموال، تسديد الشيكات والأوراق التجارية...الخ.

وبالتالي فهي تقيم علاقات مالية بين طرفين وتتجسد هذه العلاقات ظاهريا بفتح الحساب، الذي يعتبر تصويرا للعلاقة الموجدة بين البنك وعملائه، والحساب هو عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه، ويلعب الحساب ثلاثة أدوار أساسية تتمثل في:

1. هو عبارة عن وسيلة محاسبية تسمح للبنك بمراقبة العمليات وتسجيلها وإستخلاص النتائج المترتبة عن هذه الحركات، سواء كانت قرض (حساب دائن) أو دين على البنك (حساب مدين).
2. هو اداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب.
3. هو وسيلة ضمان بالنسبة للبنك.

ثانيا: عمليات منح القروض:

إن البنوك لا تحصل على نقود من أجل تخزينها أو تجميدها، لكنها تبحث عنها وتجمعها من أجل إستعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه إستعمالات النقود من طرف البنوك التجارية إنما يتمثل في منح القروض خصم الكمبيالات لصالح

[1] سفيان بوجمعة، مرجع سابق، ص ص48-49.

عملائها، حيث أن القروض وبشكل خاص تمثل النشاط الرئيسي للبنوك ويعرف القرض حسب المادة 112 من قانون القرض والنقد بأنه " كل عمل لقاء عوض يصنع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع اموال تحت تصرف شخص أخر أو يؤخذ بموجبه ولمصلحة شخص أخر التزاما بالتوقيع كضمان الاحتياطي أو الكفالة كذلك تعتبر عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء "[1].

ويعرف القرض أيضا بأنه ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو دائن للبنك يمنح أموال إلى شخص أخر هو مدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الأخريين وذلك مقابل ثمن أو تعويض أفائدة ويشترط توفر عنصرين في القرض:

- الثقة بمعنى أن الدائن له الثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد.
- ضرورة توفر فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين إسترجاعها[2].

ثالثا: عمليات مالية:

تتمثل هذه العمليات في تقديم البنك خدمات لعملائه، من بيع وشراء الأوراق المالية وحفظها بصفة أمانة التسليف بضمانها، تلقى إكتتاب الأفراد نيابة عن الشركات المصدرة لها، بمعنى أخر تسيير محفظة الأسهم والسندات، والأسهم عبارة عن ورقة مالية، نتثبت إمتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته، مع الإستفادة من كل الحقوق وتحمل الأعباء التي تنتج عن إمتلاك هذه الورقة أما السندات فهي عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها وعلى هذا الأساس فالسند هو عبارة عن إثبات لعملية القرض ويستفيد حامل السند من كل حقوق التي يستفيد منها دائنو المؤسسة الآخرين وخاصة الاستفادة من الفائدة وهي:

شراء وبيع الأسهم والسندات، تحصيل الفوائد والأرباح لأصحابها، إيداع الأوراق المالية برسم الأمانة، التسليف بضمان الأوراق المالية إصدار الأوراق المالية نيابة عن الغير[3].

رابعا: عمليات الصرف وتمويل التجارة الخارجية:

تختلف العمليات الاقتصادية الخارجية عن العمليات الداخلية، إختلافا أساسيا وتتدخل في تحديد هذا الإختلاف عوامل عديدة تتمثل في وجود الحدود الجغرافية وإختلاف الأنظمة السياسية للدول وإختلاف الأنظمة الاقتصادية وتنوع التشريعات المالية والضريبية إلا أن أهم عائق على الإطلاق بالنسب لأطراف التجارة الخارجية، هو اختلاف عملات الدفع المستعجلة، ونظرا لعدم قدرة هذه

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتعلق بالنقد والقرض، العدد 16، قانون 10/90 المؤرخ في تاريخ 1990/01/14.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص55.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص82.

المؤسسات الاقتصادية على مجارات التطورات في أسواق الصرف، وكدا عدم قدرتها على تمويل وإرداتها وصادراتها تظهر ضرورة ادخال البنك في حلقة التجارة الخارجية حتى يحل هذه النقائص والتي تتجسد في عمليات الصرف وعمليات تمويل التجارة الخارجية[1].

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

أولا: الربحية:

يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه، عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الإحتفاظ بجزء منها على شكل احتياجات إجبارية وإختيارية، ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع[2].

والإيرادات الإجمالية للبنك تتكون من نتائج عمليات الإقراض والإستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن إرتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله.

أما النفقات البنك فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية، والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي قد يعجز عن إستردادها.

ثانيا: السيولة:

السيولة هي القدرة على مواجهة ألية الالتزامات المالية للبنك، أي تلبية طلبات السحب وطلبات القروض.

[1] الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص95.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1996، ص91.

فمقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود، فكلما إزدادت هذه السيولة إزدادت سيولته والنقود هي أكثر الاموال سيولة، ويجب على البنك ان يعمل على احتفاظ بأمواله بدرجة من السيولة حتى يتمكن معها من مقابلة حركة السحب العادية والمفاجئة[1].

ثالثا: الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك؛

ولهذا يجب أن تلتزم البنوك بالنسبة المحددة لرأس المال، وذلك لحماية المودعين من المخاطر التي قد يتعرضون لها[2].

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية

الرقابة الداخلية للبنوك مقننة من طرف مجلس النقد والقرض في الجزائر والذي يمثل بدوره السلطة.

صدر قانون جديد للنقد والقرض في 2011 يبين أدوات الرقابة الداخلية في البنوك ويجب على البنوك تطبيق قواعد متينة وبكل صرامة من أجل تعزيز وصلابة نظام الرقابة الداخلية لكي توفر الأمان والسلامة المصرفية وهذه القواعد منبثقة من القواعد المعمول بها دوليا.

المطلب الاول: أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية

من أجل الوصول إلى نظام رقابة داخلية فعال على مستوى البنوك، اشار القانون 02/03 بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن الرقابة الداخلية في البنوك إلى أجهزة تتولى أعمال القيام بأعمال الرقابة وتتمثل هذه الأجهزة فيما يلي:

أولا: مجلس الادارة

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، مرجع نفسه، ص92.

[2] منير ابراهيم الهندي، ادراة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات). المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، 2000، ص12.

يتكون من مجموعة من الأعضاء يتم إنتخابهم من طرف الهيئة العامة، فهذا الجهاز يعتبر المسؤول الرئيسي أمام الهيئة العامة عن متانة وسلامة عمليات البنك، وتحدد مسؤولياته وفقا للصلاحيات المعطاة له بموجب القانون الأساسي، بحيث يفترض أن تتضمن هذه المسؤوليات ما يلي:

1. تحديد الأهداف ووضع الخطط التي تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك للعمل بمقتضاها.
2. إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
3. إعتماد سياسة إئتمانية مكتوبة، تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية وأسس الاستثمار.
4. مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
5. التأكد من عدم تحقيق أي عضو في مجلس إدارة البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصالح البنك.
6. إتخاذ الخطوات الكفيلة لتأمين دقة المعلومات.
7. وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك والتي تحدد مهام أجهزته المختلفة وصلاحياتها والتي تكفل بدورها تحقيق الرقابة الداخلية على أعماله.
8. يقوم بتشكيل لجنة مراجعة والتي سوف نتطرق لها لاحقا وكذا طرق عملها والشروط المرتبطة بمهام محافظي الحسابات.
9. يختبر مرتين في السنة على الأقل نشاط ونتائج الرقابة الداخلية.
10. يشارك في فهم أهم المخاطر التي يمكن التعرض لها، وتحديد الطريقة التي يتم تقييمها والتحكم فيها[1].

ثانيا: لجنة المراجعة

تشكلت هذه اللجنة بمساعدة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين في ممارسة مهامها وتسعى اللجنة إلى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية و أوجه رقابة سليمة في البنوك كما يقوم مجلس الإدارة بتحديد مهام لجنة المراجعة وهذه المهام يجب أن تسمح بما يلي:

1. التحقق من دقة المعلومات المقدمة، والقيام بتقدير المناهج المحاسبية المعتمدة من قبل البنك.
2. تقدير نوعية الرقابة الداخلية، لاسيما تناسق أنظمة التقييم والمراقبة والتحكم في المخاطر.
3. تضمن الإتصال بين مجلس الإدارة والمسيرين والمراجعين الداخليين والخارجين.

[1] سفيان بوجمعة، مرجع سابق، ص94.

4. ممارسة فحص مستقل للقوائم المالية السنوية، ومختلف المعلومات الخارجية الواردة.
5. تقديم رأى حول تعيين المراجع الخارجي.
6. ضمان عمل البنك في ظل إحترام القوانين والتعليمات.
7. التحقق من ملائمة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك[1].

وحتى تعمل لجنة المراجعة بحرية وبدون ضغط ولا بد أن تكون مستقلة عن الجهاز التنفيذي.

ثالثا: الجهاز التنفيذي:

وهو عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين يضمنون التنفيذ الفعال لتوجيهات النشاطات الخاصة بالبنك، فهدفه هو تحقيق السياسات المحددة من طرف مجلس الإدارة بحيث يراقب بإستمرار فعالية الرقابة الداخلية من خلال العمليات اليومية.

وبصفته مسؤولا عن تنفيذ وإجراء الرقابة الداخلية فهو يضمن ما يلي:

1. يعين الفحص مرة على الأقل في السنة لتطبيق الحدود الكلية الداخلية فيما يتعلق بمخاطر القرض، سعرا الصرف، السيولة.
2. إعلام مجلس الإدارة وعند الإقتضاء لجنة التدقيق حول وضعية ومقاييس الخطر في البنك.

رابعا: دائرة العمليات والوظائف:

تتولى القيام بما يلي:

1. إختبار فعالية الرقابة والتحكم في المخاطر، وكذا المهام المرتبطة بنشاطاتها ووظائفها.
2. لها مسؤولية صيانة وتقييم وتطبيق الرقابة الداخلية الخاصة بالفروع ومديريات العمليات والوظائف المكلفة بها.
3. المشاركة في تقييم الرقابة الداخلية[2].

خامسا: مسؤول المراجعة الداخلية:

يعينه الرئيس المدير العام من أجل ما يلي :

1. السهر على تماسك وكفاءة الرقابة الداخلية.
2. تقديم تقرير حول مهمته الى الجهاز التنفيذي، وعند الإقتضاء الى لجنة المراجعة.

[1] سفيان بوجمعة، مرجع نفسه، ص95.

[2] سفيان بوجمعة مرجع سابق، ص ص95-، 96.

3. القيام برقابة مستمرة من أجل التحقق من:
   - سلامة وصحة العمليات.
   - إحترام الاجراءات.
   - كفاءة التطبيقات وعلى الخصوص مدى ملائمتها مع طبيعة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

وأخيرا يقوم بفحص عند أداء مهامه، مدى كفاءة تطبيق مخططات التحسين المعدة من قبل البنك بهدف التقليل من معوقات إجراء الرقابة[1].

المطلب الثاني: تنظيم الرقابة الداخلية

فرض القانون رقم 02/03 والمتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية نوعين من الرقابة الداخلية من أجل جعلها أكثر تنظيما وهما رقابة مستمرة ورقابة دورية.

أولا: رقابة مستمرة

هي رقابة تستند إلى دليل الإجراءات الذي يسمح بتدقيق العمليات وفقا للمعايير المحددة من قبل البنك وهذا الدليل يشير إلى:

1. تسلسل المراحل ومنطقة معالجة العمليات.
2. التسجيل المحاسبي للعمليات.
3. تحديد إجراءات الرقابة المنتظمة.

وطبقا للمادة 06 من القانون 03/02 والمتضمن الرقابة الداخلية فإن الرقابة المستمرة تهدف إلى:

- مراقبة المعلومات.
- مراقبة المخاطر.
- مراقبة الامن والسرية.
- التقيد بالإجراءات المعمول بها[2].

ثانيا: رقابة دورية

وهي رقابة تمارس بصفة مفاجئة للعمليات ويتمثل دورها فيما يلي:

- تقييم العمليات.
- متابعة المخاطر حسب شكل تفويضات السلطة الممنوحة.

[1] سفيان بوجمعة، مرجع نفسه، ص96.

[2] سفيان بوجمعة، مرجع سابق، ص97.

- إعلام الاجهزة الادارية حول الرقابة الداخلية المحققة.
- تمارس هذه الرقابة على فترات زمنية محددة، وتتطلب جهاز مختص وهو لجنة المراجعة[1].

المطلب الثالث: أنظمة الرقابة الداخلية

تعتمد البنوك التجارية على الأنظمة الرقابية والمنصوص عليها في المواد (5-31) في النظام 03/02 وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

أولا: نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية

1. ملائمة العمليات.
2. التقيد بإجراءات التسيير.
3. نوعية المعلومات المحاسبية والمالية.
4. نوعية أنظمة الإعلام والإتصال.
5. الإستقلالية التامة بين الوحدات.
6. ملائمة مناهج تحليل المخاطر[2].

ثانيا: التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات.

1. تقيد بالأحكام العامة للمخطط الوطني للمحاسبة.
2. تقيد بالإجراءات المسماة بمسار التدقيق.
3. وجود رقابة دورية للتأكد من ملائمة المخططات المحاسبية ومدى مطابقتها للقواعد المعمول بها.
4. التأكد من سلامة وأمن المعلومات.

ثالثا: أنظمة تقدير المخاطر والنتائج

1. تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بالقروض.
2. تحليل نوعية الالتزامات كل ثلاثة أشهر على الأقل.
3. متابعة العمليات حول سعر الصرف.

رابعا: نظام الإعلام والتوثيق

- وجود دليل للإجراءات يوضح طرق التسجيل للمعلومات وإجراءات الالتزام بالعمليات.
- تحديد مختلف التخصصات ومستويات المسؤولية.
- إجراءات لتأمين سلامة أنظمة الإعلام والإتصال.

[1] سفيان بوجمعة، مرجع نفسه، ص97.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الرقابة الداخلية في البنوك والؤسسات المالية، العدد 84، المؤرخة في 18 ديسمبر 2002، ص 26.

- تقارير تحدد بدقة الوسائل لضمان العمل الجيد للرقابة الداخلية[1].

المبحث الثالث: الإطار المنهجي لميدان الدراسة

يتناول في هذا المبحث وصف لمنهجية الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها وكذالك أداة الدراسة المستخدمة، وكذلك يتناول هذا المبحث وصف للإجراءات التي قمنا بها، وأخيرا المعالجة الإحصائية التي إعتمدنا عليها في تحليل الدراسة.

المطلب الأول: الدراسة الميدانية

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة بنوك تجارية وهي بنك الخارجي الجزائري (BEA) وبنك الفلاحة والتنمية (BADR) والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) العاملة بولاية المسيلة.

فكان مجتمع الدراسة يتكون من 3 فئات وهما:

- الفئة الأول: رئيس مصلحة.
- الفئة الثانية: مدراء تنفيذيين.
- الفئة الثالثة: وظيفة أخرى.

ثانيا: عينة الدراسة

لم نستطيع تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لعدم تجاوب العديد من الموظفين مع الدراسة سواء بالرفض أو التماطل، فحاولنا التماشي مع عدد الاستبيانات المسترجعة بغرض الوصول إلى البيانات والمعلومات التي تخص مجتمع الدراسة، وإعتمد في توصيل الاستبيان الى عينة الدراسة التسليم المباشر.

الجدول رقم (02)

الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	60	100
الاستمارات المسترجعة القابلة لدراسة	30	50
الاستمارات المفقودة	13	21,6
الاستمارات غير صالحة لدراسة	07	11,7

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ، ص ص25-31.

والاستمارات الواردة بعد الاجل	10	16,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد الاستمارات الموزعة (60) إستمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة، تماشيا مع المشاكل التي واجهناها أثناء مرحلة توزيع الاستبيانات وتم إسترداد (30) إستمارة القابلة لدراسة، بينما (07) استمارات غير صالحة لدراسة وذالك بسب عدم الجدية في الاجابة على الأسئلة والتناقض الملاحظ على مستوى الإجابات وبلغ عدد الاستبيانات المفقودة (13) والاستمارات الواردة بعد الأجل (10).

المطلب الثاني: إعداد الاستبيان وتفريغه

أولا: إعداد الاستبيان

1. **حدود الدراسة المكانية والزمانية وأداة الدراسة للاستبيان**

- **حدود الدراسة المكانية والزمانية للاستبيان**

تم توزيع الإستبيان على رؤساء المصالح وإداريين التنفيذيين في ثلاثة بنوك تجارية العاملة بولاية المسيلة بينما امتد هذا الإستبيان زمنيا من (06) إلى (26) ماي (2014) بواسطة التسليم المباشر.

- **أداة الدراسة**

تم إعداد استبيان على النحو التالي:

- إعداد استبيان أولية من اجل استخدامها في البيانات.
- عرض الاستبيان على المشرف من اجل تصحيحها ومعرفة مدى ملائمتها لجمع البيانات والمعلومات.
- تعديل الاستبيان حسب ما يراه المشرف.
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بتقديم النصح انظر ملحق رقم (02).
- توزيع الاستبيان على عينة الدراسة من أجل جمع البيانات والمعلومات.

قسمت الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويحتوي على 5 فقرات.

القسم الثاني: تناول مدى تأثير الرقابة الداخلية في موثوقية القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة بولاية المسيلة موزع على ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: يناقش تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية ويتكون من 13 فقرة.

المحور الثاني: يناقش تأثير الأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية ويتكون من 8 فقرات.

المحور الثالث: يناقش أهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية ويتكون من 16 فقرة.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما في الجدول رقم 02

جدول رقم (03)

مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(4.21،5)	(3.41،4.2)	(2.61،3.4)	(1.81،2.6)	(1،1.8)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر عمان، ط1، 2006 ص115.

ثانيا: تفريغ الاستبيانات

1. **معالجة نتائج الاستبيان**

من اجل تسهيل عملية التحليل، وبعد التحصيل النهائي الاستبيانات، قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفريغها في كل من برنامج EXEL وبرنامج Spss حسب طبيعة المعلومة.

فيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة جداول تم استخلاصه بالاعتماد على برنامج Exel، وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر و تسهل عملتي الملاحظة والتحليل.

أما بالنسبة للمحاور الاستبيان، تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في برنامج spss الذي يتيح جملة من الأساليب الإحصائية لمساعدة على التحليل الجيد والموضوعي على مخرجات الاستبيان، ومن بين هذه الأساليب نجد : التكرارات، النسب المئوية المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية...الخ. وهي الأساليب التي استخدمت وفق ما يلي:

- **التكرارات والنسب المئوية**: بغية التفريق بين فئات العينة، بناء على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.
- **المتوسطات الحسابية**: تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، فتم احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارات المحورين والمتوسط الحسابي لكل محور.
- **الانحرافات المعيارية**: لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، تم احتساب الانحراف المعياري لكل عبارة من محورين والانحراف الإجمالي لكل عبارة.
- **إختبار ألفا كرونباخ (cronbach's Alpha):** تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان بحيث يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني زيادة مصداقية البيانات.
- **معامل الصدق (Validity)**: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.
- **إختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test)**: يستخدم هذا الإختبار لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- **إختبار (t) الإحصائي (T-Test)**: يستخدم للمقارنات الثنائية وفي إختبار فرضيات الإستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.
- **معامل الارتباط**: يستخدم لقياس مدى الارتباط بين الفقرات.
- **تحليل التباين**: قياس الفروقات الإحصائية.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

بغرض تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان، تم الاعتماد على بعض الطرق الإحصائية من برنامج SPSS بناء على دلائلها، والمتمثلة في التكرارات، النسب المئوية المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري، كما تم تشكيل العبارات في المحاور بناء على الاتجاه العام للإجابات أفراد العينة، وتم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل كل محور من هذه المحاور.

أولا: عرض البيانات الشخصية

1. **الجنس** :

جدول رقم (04)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	19	63,3
انثى	11	36,7
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج spss

الشكل رقم (03)

تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

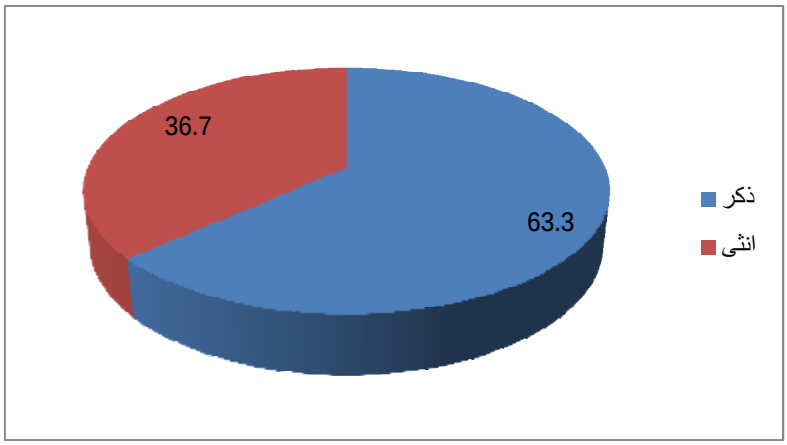

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (03)

يوضح لنا الشكل رقم (03) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، فنلاحظ أن نسبة الذكور في العينة الدراسة تفوق نسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور63,3٪ وهو ما يعادل 19 ذكرا بينما بلغت نسبة الإناث 36,7٪ أي 11 أنثى.

تؤكد هذه النسب على غالبية موظفي البنوك المدروسة في ولاية المسيلة هم من جنسين ما يمكن إرجاعه ربما إلى أن هذه الوظيفة لا تراعي إلى جنس أكثر من المؤهل العلمي لها.

2. **العمر** :

الجدول رقم (05)

توزيع افراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	8	26,7
من 31 الى 40 سنة	13	43,3
من 41 الى 50 سنة	7	23,3
اكبر من 50 سنة	2	6,7
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج spss

الشكل رقم (04)

المخطط البياني للعمر

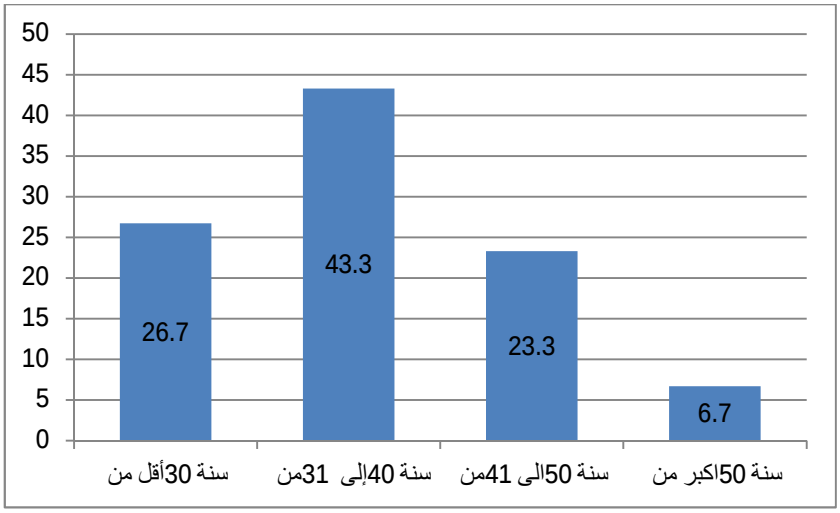

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) ان نسبة الاعمار الاقل من 30 سنة بلغت 26,7٪، اما نسبة الاعمار ما بين 31 و40 سنة بلغت 43,3٪ ونسبة الاعمار ما بين 41 و50 بلغت 23,3٪ اما نسبة الأعمار اكبر من 50 سنة بلغت 6,7٪، وهذا ما يبن النسب المتقاربة بين الاعمار الا فئة اكبر من 50 وهي نسبة ضئيلة وهذا ما يعكس أن الاعتمار ليست مهمة في تعلي المناصب وإنما راجع الى الشهادة والخبرة.

3. **المؤهل العلمي** :

الجدول رقم (06)

توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	17	56,7
ماجستير	6	20,0
دكتوراه	1	3,3
شهادة مهنية اخرى	6	20,0
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج spss

الشكل رقم (05)

تمثيل توزيع افراد العينة للمؤهل العلمي

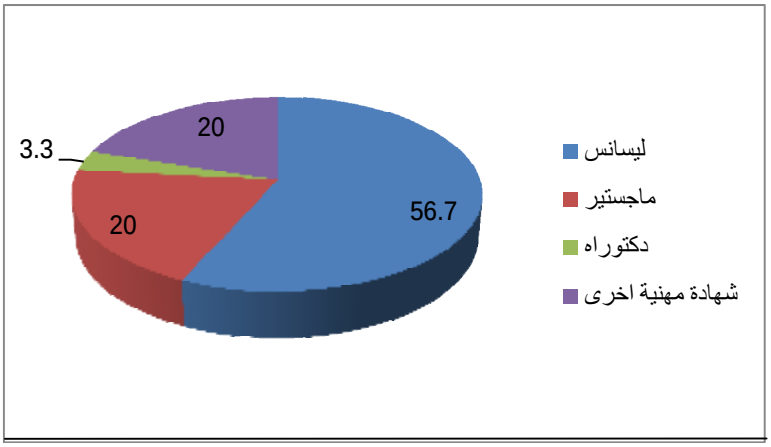

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (05)

يوضح لنا الجدول اعلاه الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة، فكانت نسبة الحاصلين على شهادة ليسانس 56,7٪، بينما كانت نسبة الحاصلين على ماجستير 20٪، ونسبة الحاصلين على درجة دكتوراه 3,3٪، أما نسبة الحاصلين على شهادات مهنية اخرى 20٪.

الملاحظ أن أكبر نسبة على مستوى الحاصلين على شهادة ليسانس كونهم يمثلون شريحة كبيرة تغطي الوظائف الثلاثة، تليها نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير وشهادة مهنية اخرى كونها ممثلة في جل شريحة موظف بنكي.

4. **الوظيفة الحالية**:

الجدول رقم (07)

توزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة %
رئيس مصلحة	18	60,0
اداري تنفيذي	9	30,0
وظيفة اخرى	3	10,0
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج spss

الشكل رقم(06)

تمثيل بياني لتوزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية

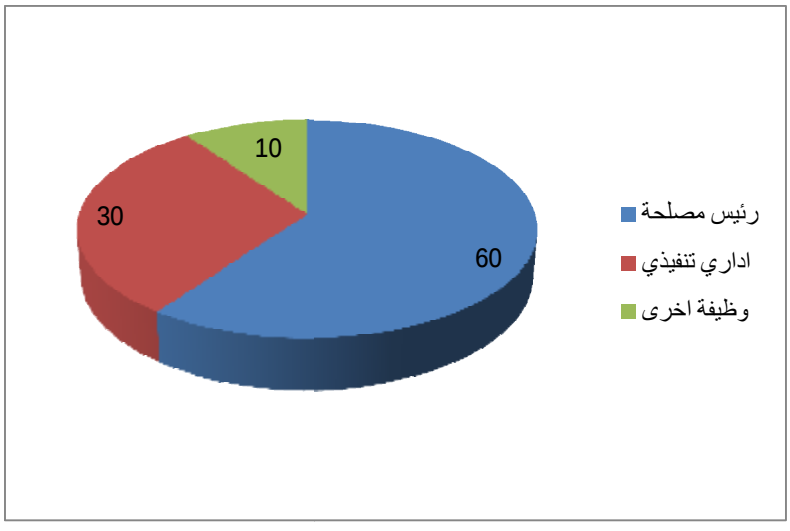

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (07)

يبين لنا الجدول أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة المشغولة، فكانت نسبة رئيس مصلحة 60٪، وبالنسبة للإداريين التنفيذيين 30٪، نسبة الوظائف الاخرى 10٪.

الملاحظ أن النسب كانت غير متقاربة بين موظفي البنوك هذا ما نجده فعلا من خلال دراسة التطبيقية في ثلاث بنوك العاملة بولاية المسيلة.

5. **الخبرة المهنية**:

الجدول رقم (08)

توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنوات	6	20,0
من 6 الى 10 سنوات	12	40,0
من 11 الى 15 سنة	8	26,7
اكبر من 50 سنة	4	13,3
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج spss

الشكل رقم(07)

المخطط البياني للخبرة المهنية

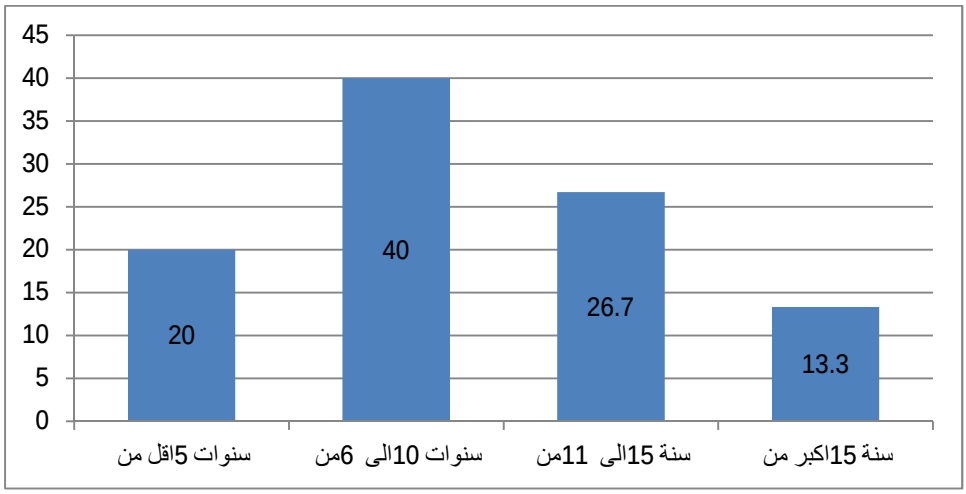

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (08)

يبين لنا الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة لديهم، فنجد أن:

- نسبة الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات يمثلون 20٪ وهي تشكل نسبة ضعيفة كونها تتضمن فئة الموظفين الجدد للبنوك الثلاثة، غير أن اختيارهم كان بسبب دراساتهم وخاصة الحاملين على شهادات جامعية.
- 40٪ بالنسبة للأفراد العينة ذوي الخبرة ما بين 6 و10 سنوات، وهم يمثلون في مجملهم الحائزين على شهادة ليسانس في البنوك.
- 26,7٪ بالنسبة للأفراد العينة ما بين 11 و15 سنة، وهي تشكل نسبة معقولة كونها تتضمن جميع فئات الموظفين في البنوك.
- 13,3٪ بالنسبة الافراد الذين اكبر من 50 سنة، وهي تشكل نسبة ضئيلة مقارنة مع النسب الاخرى وهذا يدل على وجود افراد ذو خبرة كبيرة ولكن بنسبة اقل.

ثانيا: قياس ثبات وصدق الاستبيان:

1. **قياس ثبات الاستبيان:**

يعتبر الصدق والثبات من الخصائص المطلوبة لأداء الدراسة، لذلك تم تقنين فقرات الاستبيان للتأكد من صدق وثبات فقراتها، استخدامنا معامل الثبات ALPHA CRONBACH فكان المعامل المقابل للدراسة هو 0.910 ما يدل على مستوى عال جدا من ثبات أداة القياس كونها تقترب من الواحد، فمعامل ALPHA CRONBACH ينحصر عادة بين الصفر و الواحد، وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال يطمئن إلى صدق أداة الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

تم استخدام هذه الطريقة لقياس ثبات الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (09)

اختبار ثبات فقرات الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	13	0,802
المحور الثاني	8	0,746
المحور الثالث	17	0,870

المجموع	30	0,910

من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول رقم(09) أن معاملات ألفا كرونباخ فاقت كلها (0.5) حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان (0,910) وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

تعني نسبة ثبات الإستبيان (0,910) أنه إذا أعيد توزيع الإستبيان على نفس العينة فإن ما يعادل هذه النسبة من الأفراد سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

2. **إختبار صدق الإستبيان**:

Ü بإستخدام معامل الصدق (Validity):

يتم حساب معامل الصدق عن طريق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10)

إختبار صدق فقرات الإستبيان

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	قيمة الصدق
المحور الأول	13	0,802	0,895
المحور الثاني	8	0,746	0,863
المحور الثالث	17	0,870	0,932
المجموع	30	0,910	0,953

من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

لقد تم حساب قيمة الصدق عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول اعلاه أن معاملات ألفا كرونباخ فاقت كلها (0.5) بالنسبة لكل محور من محاور الإستبيان، كما أن قيمة الصدق تتلائم مع معاملات ألفا كرونباخ، إجمالا بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحوري الإستبيان (0,910) وبدرجة صدق بلغت (0,953) وكما ذكرنا سابقا حيث أنه كلما زاد معامل الثبات واقترب من الواحد الصحيح كلما زادت مصداقية البيانات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات فقرات الإستبيان مما يجعله على ثقة تامة من صحته وصلاحيته لتحليل النتائج وإختبار صحة الفرضيات.

ثالثا: إختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test):

لاختبار الفرضيات سنستخدم إختبار كولمجروف - سمرنوف الذي يدرس مدى وجود فروق بين متوسطات المستجوبين حول فرضيات الدراسة، وعليه قمنا بهذا الإختبار لمعرفة مدى توزيع البيانات طبيعيا بحيث تكون نتائج إختبار سمرنوف لمحوري الدراسة أكبر من (0.05) المعتمدة في الدراسة وهذا للتمكن من القيام باختبار (t).

وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11)

إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبيان

المحور	عدد الفقرات	قيمة z	قيمة z المعنوية Sig
المحور الأول	13	0,674	0,754
المحور الثاني	8	0,513	0,955
المحور الثالث	17	0,597	0,869
الكلي	38	0,661	0,775

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Sig لكل محور أكبر من (0.05) وهي ذات مستوى دلالة إحصائية وهذا يعني أن فقرات الإستبيان تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: اختبار الفرضيات

1. **اختبار الفرضية الأولى التي تنص على ما يلي:**

تأثر كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية عند مستوىα=5٪.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات إفراد العينة على العبارات الثلاثة عشر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(12)

المتوسطات و الانحرافات لعبارات المحور الاول

العبارة	المؤشرات الاحصائية		الاتجاه العام للعينة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
المراقب الداخلي قادر على تحسين العمل وإتقانه	2,3000	1,31700	غير موافق
المراقب الداخلي على دراية تامة بالمهام الموكلة إليه	4,3000	,65126	موافق بشدة
المراقب الداخلي قادر على التقليل من خطر وجود اخطاء في القوائم المالية بالبنك	4,2000	,66436	موافق
المراقب الداخلي يؤدي مهامه على اكمل وجه	4,0667	,69149	موافق
المراقب الداخلي ذو خبرة مناسبة وكافية	3,6667	,80230	موافق
المراقب الداخلي ينسق بين اهداف العمليات والبرامج مع اهداف البنك	3,8000	,88668	موافق
المراقب الداخلي يستطيع ان يحقق الكفاءة والفعالية لعمليات البنك	3,5667	,93526	موافق
المراقب الداخلي يؤدي مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص	3,7000	,74971	موافق
يؤثر المستوى التعليمي لاعضاء فريق المراقبة على فعالية ادائهم	3,8667	,62881	موافق
المراقب الداخلي قادر على تقديم الحماية لممتلكات البنك	4,2333	,67891	موافق بشدة

يؤثر حضور دورات التعليم المهني لأعضاء فريق المراقبة على فعالية ادائهم	4,0000	,64327	موافق
المراقب الداخلي قادر على تحسين نتائج البنك بتطبيق اجراءات فعالة	4,0333	,92786	موافق
المراقب الداخلي يستثمر قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الامثل	4,1000	,66176	موافق
المتوسط العام للمحور الأول	3,8333	,44031	موافق

المصدر: من الإعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج Spss

يتبين من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموفقة على كل العبارات التي تصب في خانة تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية، فكان المتوسط الحسابي(3,8333) والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41،4.2) والتي إلى درجة إجابة موافق، بالإضافة إلى انحراف معياري (0،44031) وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الثانية ما يدل قبول غالبية أفراد العينة.(الفرضية الأولى محققة)

2. **اختبار الفرضية الثانية التي تنص على ما يلي:**

تعتبر الاساليب الشخصية والإدارية لها أثر في زيادة موثوقية القوائم المالية في البنوك التجارية مقارنة مع الاساليب الأخرى (اسلوب الرقابة المفاجئة، اسلوب نظم المعلومات لإثبات والتحقق) عند مستوىα=5%.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات الثمانية المتعلقة بأثر الأساليب من بين الأساليب الأخرى للبنوك التجارية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (13)

المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الثاني

	المؤشرات الإحصائية		
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
المعلومات التي تقدمها الادارة تعطى بطريقة عادلة ونزيهة	3,7000	,70221	موافق
المراقب الداخلي ملزم بالقيام بزيارات ميدانية للبنك وفروعه من اجل الاتصال المباشر بالعاملين	3,7000	,83666	موافق
توزع المهام وتحدد المسؤوليات على اسس مبنية على الكفاءة	4,4333	,81720	موافق بشدة

يتم الافصاح عن المعلومات الهامة في الوقت المناسب	4,0000	,90972	موافق
يتم الافصاح في التقارير المالية بالشكل الكافي	3,7333	,90719	موافق
المراقب الداخلي لا يجرد من المصالح الشخصية	3,6667	,84418	موافق
يوفر مجلس الادارة احتياجات الرقابة الداخلية من الموارد البشرية والمالية والتي تؤدي الى التقليل من ارتكاب الاخطاء	3,1667	,87428	محايد
يعتبر اسلوب الرقابة الشخصية من اهم الاساليب التي تقوم بكشف نقاط الضعف وسبل التغلب عليها	3,6667	1,09334	موافق
المتوسط العام للمحور الثاني	3,7583	,52721	موافق

المصدر: من الإعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و برنامج Spss

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة في الإجابة على أن الأساليب الشخصية والإدارية تأثر على زيادة موثوقية القوائم المالية مقارنة مع الأساليب الأخرى في البنوك التجارية من حيث كشف الأخطاء والانحرافات، فكان المتوسط الحسابي (3,7583) والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (4.2،3.41) والتي تشير الى درجة إجابة موافق، بالإضافة الى انحراف معياري(0,52721)، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الثانية ما يدل موافقة غالبية العينة.(الفرضية الثانية محققة)

3. اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على ما يلي:

تعتبر الرقابة الداخلية لها أهمية في زيادة موثوقية القوائم المالية في البنوك التجارية والتي تعتبر أداة أساسية لعملية التخطيط والتنظيم عند مستوى (α=5٪).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات الستة عشر المتعلقة بأهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية في البنوك التجارية، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (14)

المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الثالث

العبارة	المؤشرات الاحصائية		الاتجاه العام للعينة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
يوجد نظام رقابة داخلية للعمليات المالية	4,0333	,85029	موافق
المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها	4,2000	,71438	موافق
نظام الرقابة الداخلية اداة اساسية في عملية التخطيط والتنظيم لعملية المراجعة	3,5333	1,00801	موافق
نظام الرقابة الداخلية قادرا على إكتشاف الثغرات الادارية والمحاسبة	4,1667	,64772	موافق
نظام الرقابة الداخلية يستجيب لمتطلبات التنظيم المحاسبي	4,1333	,62881	موافق
توجد رقابة دورية على العمليات المالية	3,7667	,67891	موافق
المراجعين الداخلين اكثر معرفة بالعمليات وبنظام الرقابة الداخلية في البنك	4,1333	,43417	موافق
تمارس رقابة البنوك من خلال الهيئات الداخلية للبنك	3,9667	,88992	موافق
عدم ملائمة الانظمة المهنية لبيئة المراقب في البنوك الجزائرية	4,1000	,66176	موافق
المراجعة تكشف مواقع الضعف والقوة لنظام الرقابة الداخلية	3,5333	,81931	موافق

يتم الاشارة في تقرير المراجع الى تقييم نظام الرقابة الداخلية مستقبلا	4,1667	,53067	موافق
تعتبر القوائم المالية من اهم المصادر للمعلومات لاتخاذ القرارات	4,1333	,62881	موافق
يقوم المراقب الداخلي بمراجعة القوائم المالية ومطابقتها للاصل تجنبا الوقوع في الاخطاء	4,0333	,80872	موافق
يشتمل نظام المراجعة الداخلية على معلومات كافية تساهم في نجاعة الرقابة الداخلية	4,1667	,59209	موافق
توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب	3,8000	,71438	موافق
الرقابة الداخلية تتميز بالقدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومعالجتها	3,7333	,90719	موافق
المتوسط العام للمحور الثالث	3,9667	,41614	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة في الإجابة على أن الأساليب للرقابة الداخلية أهمية في زيادة موثوقية القوائم المالية في البنوك التجارية باعتبارها تقوم بعملية تخطيط وتنظيم للعمليات، فكان المتوسط الحسابي (3,9667)والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.41،4.2) والتي تشير الى درجة إجابة موافق، بالإضافة الى انحراف معياري(0,41614) وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الثانية ما يدل موافقة غالبية العينة.(الفرضية الثالثة محققة).

رابعا : اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t).

1. **بالنسبة للمحور الأول:**

الفرضية H0: لا تأثر كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية.

الفرضية H1: تأثر كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية.

الجدول رقم (15)

نتائج إختبار T-test للفرضية الاولى

المتغير	Sig	R-deux	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الاحصائي
كفاءة المراقب الداخلي	،000	0,722	10,366	2,045	رفض فرضية العدم

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج Spss.

يبين من الجدول اعلاه أن قيمة الدلالة Sig السابقة صفرا حيث انها اقل من 5% لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر لكفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية من وجهة نظر رؤساء المصالح وادارين التنفيذين.

2. **بالنسبة للمحور الثاني**:

الفرضية H0: لا تأثر الاساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية.

الفرضية H1: تأثر الاساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية.

الجدول رقم (16)

نتائج إختبار T-test للفرضية الثانية

المتغير	Sig	R-deux	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الاحصائي
الاساليب الادارية والشخصية	،000	0,72	7,878	2,045	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج Spss.

نلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة الدلالة Sig السابقة صفرا حيث انها اقل من 5% لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر لكفاءة للاساليب الادارية والشخصية على زيادة موثوقية القوائم المالية من وجهة نظر رؤساء المصالح وإدارين التنفيذين.

1. **بالنسبة للمحور الثالث**:

لاختبار (t) للمقارنة بين المتوسطات نضع كما يلي:

الفرضية H0: لا توجد اهمية للرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

الفرضية H1: توجد اهمية للرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

الجدول رقم (17)

نتائج إختبار T-test للفرضية الثالثة

المتغير	Sig	R-deux	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القرار الاحصائي
اهمية الرقابة الداخلية	.000	0,722	12,723	2,045	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج Spss.

يتبين من الجدول اعلاه أن قيمة الدلالة Sig السابقة صفرا حيث انها اقل من 5% لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أهمية للرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية من وجهة نظر رؤساء المصالح وإدارين التنفيذين.

خامسا : اختبار الفرضيات من خلال تحليل علاقة الارتباط

1. **معامل الارتباط**:

ü الفرضيات:

الفرضية H0: لا تأثر كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية.

الفرضية H1: تأثر كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية.

الجدول رقم (18)

اختبار الفرضيات باستخدام معامل الارتباط

m_3	m_2	m_1		
,514**	,835**	1	Pearson Correlation	m_1
,004	,000		Sig. (2-tailed)	
30	30	30	N	
,443*	1	,835**	Pearson Correlation	m_2
,014		,000	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	N	
1	,443*	,514**	Pearson Correlation	m_3
	,014	,004	Sig. (2-tailed)	

30	30	30	N

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج Spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين المتغير التابع تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية والمتغيرين المستقلين هما الاول تأثير الاساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية والثاني اهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05٪ مساوي معاملات الارتباط إلى 0.514 بين المتغير التابع تأثير كفاءة المراقب الداخلي والمتغير المستقل أهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل الثاني أي كلما كان هناك اهمية للرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية في البنوك التجارية كلما كان هناك تأثير لكفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية.

وكانت مستوي معاملات الارتباط الى 0,443 ما بين تأثير الاساليب الشخصية والأساليب الادارية على زيادة موثوقية القوائم المالية وأهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين المستقلين بمعنى ان كلما كان هناك اهمية للرقابة الداخلية على زيادة موثوقية القوائم المالية كلما كان هناك عدم تأثير للأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية.

وكانت مستوى معاملات الارتباط الى 0,835 ما بين تأثير الاساليب الشخصية والأساليب الادارية على زيادة موثوقية القوائم المالية وتأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية ما بين المتغير المستقل الاول والمتغير التابع بمعنى ان كلما كان هناك تأثير لكفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية كلما كان هناك تأثير للأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية.

سادسا: اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين (تأثير المحورين الثاني والثالث على المحور الأول):

نقوم باختبار الفرضيات الدراسة من خلال تحليل التبيان عن طريق اختبار (F)، لكن قبل ذلك نضع الفرضيات أولا :

الفرضية H0: لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية حول مدى تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية في ظل تأثير الاساليب الشخصية والإدارية وفي وجود اهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

الفرضية H1: توجد فورقات ذات دلالة إحصائية حول مدى تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية في ظل تأثير الاساليب الشخصية والادارية وفي وجود اهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

الجدول رقم (19)

اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين ANOVA.

Sig.	F	Moyenne des carrés	Ddl	Somme des carrés	Modèle
,000[b]	35,134	2,031	2	4,062	Régression
		,058	27	1,561	Résidu 1
			29	5,622	Total

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج Spss.

بما أن القيمة المحسوبة فيشر(F) قدرت ب(35,134) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي هي(4,24) وذلك عند مستوى (α=%5،n1=1، n2=28) فإننا نرفض H0 ونقبل H1 ونستدل على وجود تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية في ظل تأثير الأساليب الشخصية والإدارية وفي وجود أهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

سابعا: تحليل نتائج الاستبيان

1. **من خلال المقارنة بين المتوسطات نجد أن:**

أغلب متوسطات محور الاستبيان تميل إلى قيم(4)، والتي تعني أن جميع المجيبين عن الاستبيان موافقين على جميع نقاط الاستبيان، مما يعني أن هناك تأثير لكفاءة المراقب الداخلي على موثوقية القوائم المالية في ظل وجود تأثير للأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية، وكذلك للرقابة الداخلية اهمية في زيادة موثوقية القوائم المالية

2. **من خلال اختبار الفرضيات باستخدام** (T):

من ممكن الاستدلال على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية من خلال قدرته على اكتشاف الانحرافات ومعالجتها في ظل تأثير الأساليب الشخصية والإدارية مع وجود أهمية للرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

3. **من خلال تحليل علاقة الارتباط**

ان معامل الارتباط بين المتغير التابع (تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية) والمتغير المستقل الأول (تأثير الأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية) والذي يقدر ب (0,835) والذي يدل على وجود علاقة طردية قوية بينهما، بمعنى كلما كان هناك تأثير لكفاءة المراقب الداخلي فإنه سيكون تأثير لأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية، وذلك من اجل كشف الأخطاء والانحرافات.

ومعامل الارتباط بين المتغير التابع (تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية) والمتغير المستقل الثاني (أهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية) والذي يقدر ب (0,514) والذي يدل على وجود علاقة طردية قوية بينهما بمعنى كلما كان هناك تأثير لكفاءة المراقب الداخلي فإنه سيكون هناك للرقابة الداخلية أهمية في زيادة موثوقية القوائم المالية، باعتبارها الرقابة التي تنظم وتخطط للعمليات البنوك.

4. **من خلال تحليل التباين**:

بإمكان أن نستنتج وجود تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية في ظل تأثير الأساليب الشخصية والإدارية وفي وجود أهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

الخلاصة

الملاحظ مما سبق أن الدراسة التطبيقية الممثلة في الاستبيان شملت ثلاثة من البنوك التجارية بنك الخارجي الجزائري (BEA) وبنك الفلاحة والتنمية (BADR) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) وتم توجيه الاستبيان الى موظفي هذه البنوك، وخلصت هذه الدراسة إلى:

1. اتفق المجيبين على أن هناك اثر لكفاءة المراقب الداخلي في زيادة موثوقية القوائم المالية من خلال كشف الأخطاء والانحرافات وحماية أصول البنوك ويمكن القول إن الرقابة الداخلية لها العديد من المزايا التي تشجع البنوك التجارية على القيام بها وجعلها من بين الإجراءات المهمة التي يجب القيام والعمل بها.

2. اتفق المجيبين على أن هناك اثر للأساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية من خلال قيام المراقب الداخلي بها، فهي بمثابة الأساليب التي تساعد على نجاح وفعالية نظام الرقابة الداخلية من بين الأساليب الأخرى.
3. وكذلك اتفق المجيبين على ان للرقابة الداخلية أهمية في زيادة موثوقية القوائم المالية والتي بدورها تساعد على تنظيم وتخطيط عمليات التي تقوم بها البنوك من اجل الكشف الأخطاء ومعالجتها من اجل تحقيق أهداف المسطرة من قبل البنوك.

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فالقطاع المصرفي يحتل مكانة بارزة في دورة إنتاج وتراكم الثروة الوطنية، فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها.

فلقد انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي، حيث صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص، وكذلك إعادة النظر في الهيكلة الداخلية للبنوك ومراجعة أنظمة المعلومات المستخدمة فيها، غير ان هذه الإصلاحات والتطورات لم تشهد في الرقابة البنكية بعد بسبب ضعف الإمكانيات العلمية والعملية للبنوك.

ولذلك أصبحت الرقابة الداخلية وجودها ضروري لأنها تعد نظاما لضبط الأداء وخطة تنظيمية للإجراءات وعمليات التي يقرر البنك إتباعها في كافة مجالات النشاط العملي للمحافظة على ممتلكات البنك وكذلك التحقق من دقة البيانات المحاسبية والقوائم المالية.

وللرقابة الداخلية مجموعة من المقومات التي يجب إتباعها لضمان فعالية الرقابة الداخلية وكذلك يجب وجود سياسة واضحة لأمن وسلامة المعلومات من طرف الادارة وذلك عن طريق خدمات المراجعة التي تهدف الى التأكد من تطبيق كافة الاجراءات واللوائح والسياسات التى تم وضعها من طرف الادارة، والتأكد من صحة وصدق القوائم المالية.

ويمكن القول ان البنوك التجارية الجزائرية لا تخضع لأى شكل من اشكال الرقابة الشاملة ويعود ذلك لنقص في الكفاءات والوسائل البشرية والتقنية المتاحة لأقسام المراجعة في البنوك، وبناءا على هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- إن الرقابة الداخلية تقوم على أحكام تشريعية تتمثل في مجموعة من الاجراءات والقوانين والأوامر التي تنظم عمل الاجهزة الرقابية.
- إن لكفاءة المراقب الداخلي اهمية في تأثير على زيادة موثوقية القوائم المالية وذلك كونها تساهم في كشف الأخطاء والانحرافات وحماية اصول البنك وبتالي زيادة موثوقية القوائم المالية.
- إن الأساليب الشخصية والإدارية لديها تأثير مهم على زيادة موثوقية القوائم المالية وذلك كونها تساهم في نجاعة الرقابة الداخلية وذلك من خلال قدرة المراقب الداخلي على كشف الأخطاء ومعالجتها.

- إن للرقابة الداخلية أهمية بالغة وتساهم في زيادة موثوقية القوائم المالية، لأنها من بين الإجراءات المهمة التي تقوم بها البنوك التجارية.

من خلال النتائج تم التوصل إلى صحة الفرضيات الثلاث.

الاقتراحات:

يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- قيام الإدارة بالتحقق من مدى دراية المراقب الداخلي التامة ومعرفته الجيدة لإجراءات الرقابة الداخلية.
- العمل على التأكد من المؤهل العلمي المناسب للمراقب الداخلي.
- االعمل على التأكد من قدرة المراقب الداخلي على التقليل من خطر وجود أخطاء في القوائم المالية.
- العمل على التأكد من الأساليب التي تأثر على إستقلالية المراقب الداخلي.
- العمل بمبادئ COSO 2013 لأنه من بين لجان التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة والتي تقدم تأكيدا معقولا حول تحقيق الاهداف.

أفاق الدراسة:

في ختام دراستنا هذه وبعد التوصل إلى بعض النتائج ظهرت لنا بعض النقاط مازالت مجهولة وتستحق المزيد من الدراسات، وهذه النقاط يمكن إيجازها في ما يلي:

- فعالية الرقابة الإدارية في تقييم الأداء بالبنوك.
- دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل أداء المؤسسات المصرفية.
- أهمية الرقابة الداخلية في مساهمة إتخاذ القرارات الإدارية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، 2003.
2. جميل احمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون ذكر سنة النشر.
3. وجدي حامد حجازي، اصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي وتطبيقي)، دار التعليم الجامعي مصر، 2010.
4. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2011.
5. عطاالله احمد سويلم حسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية الطبعة الاولى، عمان، 2009.
6. علي احمد الحسن، المحاسبة الادارية المتقدمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997.
7. راوية محمد حسن، ادارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 1999.
8. القاضي حسين، دحدوح حسين، اساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، 1999.
9. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر). دار وائل للنشر، ط3، 2006.
10. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006.
11. طارق عبد العال حماد موسوعة معايير المحاسبة (شرحا للمعايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع معايير الامريكية والبريطانية والعربية - عرض القوائم المالية)، الجزء الثاني، الدار الجامعية مصر، 2003.
12. محمد صالح الحناوى، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية). الدار الجامعية، مصر، 2000.
13. عبد الغفار حنفي، ادارة المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009/2008.
14. محمد محمود خطيب، الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات، دار الحامد، الطبعة الاولى عمان، 2010.

15. حسين احمد دحدوح، حسن يوسف قاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الاطار النظري والاجراءات العملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الاول، 2009.
16. كمال الدين دهراوي، محمد السيد سرايا، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت،2001.
17. كمال الدين دهراوي، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 2006.
18. خليل محمود رفاعي واخرون، اساسيات المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزبع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009.
19. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان 1996.
20. حمزة محمد زبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
21. حمزة محمود زبيدي، التحليل المالي للاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011.
22. محمد السيد سرايا، اصول المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الطبعة الاولى، مصر، 2007.
23. عبد الفتاح محمد الصحن واخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008/2007.
24. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية (على مستوى الجزئي والكلي)، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، مصر، 2007.
25. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزقي سوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الاسكندرية الدار الجامعية، 2004.
26. محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر عمان ط1،2006.
27. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري المطبوعات الجامعية للنشر، بن عكنون، 2003.
28. معن محمود عياصرة، مروان محمد بني احمد، القيادة والاتصال الاداري، دار الحامد، الطبعة الاولى، عمان، 2008.
29. جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة بالمشكلات المعاصرة وتحديات الالفية

الثالثة الدار الجامعية، مصر، 2001.

30. ابو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وادارة الاموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 1999.
31. أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للكتب والتوزيع، مصر، 1996.
32. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
33. أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
34. سليمان احمد اللوزي، وآخرون، إدارة البنوك. دار الفكر، ط1، عمان، 1997، ص90.
35. عبد الفتاح محصن، احمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية بدون ذكر سنة النشر.
36. عدنان تايه نعيمي، ياسين كاسب خرشه، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
37. منير إبراهيم الهندي، ادراة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات). المكتب العربي الحديث ط2 مصر، 2000.

ب- المذكرات

38. سفيان بوجمعة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، غير منشورة، 2012/2011 .
39. بوعلام وهيبة، تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحفاظ على المال العام. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة الجزائر، غير منشورة.
40. عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر، غير منشورة.
41. شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009/2008.

ج- محاضرات

42. د. يحيى سعيدي، محاضرة بعنوان: الرقابة الداخلية. السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014/01/15.

د. المجلات

43. نوال بن عمارة، ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في مصارف المشاركة. مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير العدد09، ورقلة، 2009.

ه- القوانين والمراسيم

43. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الرقابة الداخلية في البنوك والؤسسات المالية العدد 84، المؤرخة في 18 ديسمبر 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

أ- الكتب

44. Jancques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, les éditions d'organisation, paris, 1994.

45. Jancques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, éditions d'organisation, paris 2005.

الملحق رقم (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

عنوان الدراسة

أثـــر الرقابـــة الداخلية في زيـــادة موثوقيـــة القوائـــم الماليـــة

- دراسة مجموعة من البنوك التجارية بالمسيلة -

مقابلة مع السيد :

.....

السلام عليكم ؛

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق بعنوان : تاثير الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية تم إعداد هذه الاستمارة بهدف البحث في واقع ما يحدث في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال اختبار الفرضيات المطروحة لذا نرجوا من سيادتكم المساعدة على تثمين هذا البحث وتبليغه لأهدافه بالتفضل بالإجابة على أسئلة هذه الإستمارة، شاكرين لكم مساعدتكم مسبقا .

مع العلم ان هذه المعلومات تحاط بالسرية ولا تستعمل إلا في أغراض البحث العلمي .

السنة الجامعية: 2014/2013

البيانات الخاصة بالمقابل :

يرجى التكرم بوضع علامة (×) في المربع المناسب

اسم البنك : ☐

1. **الجنس :** ذكر ☐ انثى ☐

2. **العمر :**

اقل من 30 سنة ☐ من 31 - 40 سنة ☐

41 - 50 سنة ☐ **اكبر من 50 سنة** ☐

3. **المؤهل العلمي :**

ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

شهادة مهنية اخرى ☐

4. **الوظيفة الحالية :**

رئيس مصلحة ☐ اداري تنفيذي ☐

وظيفة اخرى ..... ☐

5. **الخبرة المهنية :**

اقل من 5 سنوات ☐ **من 6 - 10 سنوات** ☐

من 11 - 15 سنة ☐ **اكبر من 15 سنة** ☐

المحور الأول : تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية

الرقم	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المراقب الداخلي قادر على تحسين العمل وإتقانه					
2	المراقب الداخلي على دراية تامة بالمهام الموكلة إليه					
3	المراقب الداخلي قادر على التقليل من خطر وجود اخطاء في القوائم المالية بالبنك					
4	المراقب الداخلي يؤدي مهامه على اكمل وجه					
5	المراقب الداخلي ذو خبرة مناسبة وكافية					
6	المراقب الداخلي ينسق بين اهداف العمليات والبرامج مع اهداف البنك					
7	المراقب الداخلي يستطيع ان يحقق الكفاءة والفعالية لعمليات البنك					
8	المراقب الداخلي يؤدي مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص					
9	يؤثر المستوى التعليمي لأعضاء فريق المراقبه على فعالية ادائهم					
10	المراقب الداخلي قادر على تقديم الحماية لممتلكات البنك					
11	يؤثر حضور دورات التعليم المهني لأعضاء فريق المراقبة على فعالية ادائهم					
12	المراقب الداخلي قادر على تحسين نتائج البنك بتطبيق اجراءات فعالة					
13	المراقب الداخلي يستثمر قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الامثل					

المحور الثاني : تأثير الاساليب الشخصية والإدارية على زيادة موثوقية القوائم المالية

الرقم	العبـــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	المعلومات التي تقدمها الادارة تعطى بطريقة عادلة ونزيهة					
15	المراقب الداخلي ملزم بالقيام بزيارات ميدانية للبنك وفروعه من اجل الاتصال المباشر بالعاملين					
16	توزع المهام وتحدد المسؤوليات على اسس مبنية على الكفاءة					
17	يتم الافصاح عن المعلومات الهامة في الوقت المناسب					
18	يتم الافصاح في التقارير المالية بالشكل الكافي					
19	المراقب الداخلي لا يجرد من المصالح الشخصية					
20	يوفر مجلس الادارة احتياجات الرقابة الداخلية من الموارد البشرية والمالية والتي تؤدي الى التقليل من ارتكاب الاخطاء					
21	يعتبر اسلوب الرقابة الشخصية من اهم الاساليب التي تقوم بكشف نقاط الضعف وسبل التغلب عليها					

المحور الثالث : اهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية

الرقم	العبـــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	يوجد نظام رقابة داخلية للعمليات المالية					
23	المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها					
24	نظام الرقابة الداخلية اداة اساسية في عملية التخطيط والتنظيم لعملية المراجعة					
25	نظام الرقابة الداخلية قادرا على إكتشاف الثغرات الادارية والمحاسبة					
26	نظام الرقابة الداخلية يستجيب لمتطلبات التنظيم المحاسبي					
27	توجد رقابة دورية على العمليات المالية					

28	المراجعين الداخلين اكثر معرفة بالعمليات وبنظام الرقابة الداخلية في البنك					
29	تمارس رقابة البنوك من خلال الهيئات الداخلية للبنك					
30	عدم ملائمة الانظمة المهنية لبيئة المراقب في البنوك الجزائرية					
31	المراجعة تكشف مواقع الضعف والقوة لنظام الرقابة الداخلية					
32	يتم الاشارة في تقرير المراجع الى تقييم نظام الرقابة الداخلية مستقبلا					
33	تعتبر القوائم المالية من اهم المصادر للمعلومات لاتخاذ القرارات					
34	يقوم المراقب الداخلي بمراجعة القوائم المالية ومطابقتها للاصل تجنبا الوقوع في الاخطاء					
35	يشتمل نظام المراجعة الداخلية على معلومات كافية تساهم في نجاعة الرقابة الداخلية					
36	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب					
37	الرقابة الداخلية تتميز بالقدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومعالجتها					

الملحق رقم (02)

قائمة محكمي الاستبيان

الرقـــم	اللـــقب العلـــمي والاسم	المـــكان الوظيـــــفي
1	أ- محاضر(أ) سعيدي يحي	قسم العلوم التجارية -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- **جامعة المسيلة**
2	أ- محاضر(أ) بلعجوز حسين	قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- **جامعة المسيلة**
3	أ- مساعد(ب) عريوة رشيد	قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- **جامعة المسيلة**
4	أ- محاضر(ب) قاسمي السعيد	قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- **جامعة المسيلة**
5	أ- محاضر(أ) سعودي بلقاسم	قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- **جامعة المسيلة**
6	أ - مساعد(ب) لقليطي لخظر	قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- **جامعة المسيلة**

الملحق رقم 03

مخرجات spss

Frequencies

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	63,3	63,3	63,3
	أنثى	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	8	26,7	26,7	26,7
	من 31 إلى 40 سنة	13	43,3	43,3	70,0
	من 41الى 50 سنة	7	23,3	23,3	93,3
	اكبر من 50 سنة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل.العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	17	56,7	56,7	56,7
	ماجستير	6	20,0	20,0	76,7
	دكتوراه	1	3,3	3,3	80,0
	شهادة مهنية أخرى	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة.الحالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	18	60,0	60,0	60,0
	إدارة تنفيذي	9	30,0	30,0	90,0
	وظيفة أخرى	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة.المهنية

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Effectifs		
20,0	20,0	20,0	6	اقل من 5 سنوات	Valide
60,0	40,0	40,0	12	من 6 الى 10 سنوات	
86,7	26,7	26,7	8	من 11 الى 15 سنة	
100,0	13,3	13,3	4	اكبر من 15 سنة	
	100,0	100,0	30	Total	

Frequency Table

q1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43,3	43,3	43,3	13	غير موافق بشدة	Valid
56,7	13,3	13,3	4	غير موافق	
70,0	13,3	13,3	4	محايد	
100,0	30,0	30,0	9	موافق	
	100,0	100,0	30	Total	

q2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق	Valid
63,3	60,0	60,0	18	موافق	
100,0	36,7	36,7	11	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق	Valid
6,7	3,3	3,3	1	محايد	
70,0	63,3	63,3	19	موافق	
100,0	30,0	30,0	9	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق	Valid
80,0	73,3	73,3	22	موافق	
100,0	20,0	20,0	6	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق بشدة	Valid
6,7	3,3	3,3	1	غير موافق	
30,0	23,3	23,3	7	محايد	
93,3	63,3	63,3	19	موافق	
100,0	6,7	6,7	2	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10,0	10,0	10,0	3	غير موافق	Valid
30,0	20,0	20,0	6	محايد	
80,0	50,0	50,0	15	موافق	
100,0	20,0	20,0	6	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q7

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق بشدة	Valid
13,3	10,0	10,0	3	غير موافق	
36,7	23,3	23,3	7	محايد	
90,0	53,3	53,3	16	موافق	
100,0	10,0	10,0	3	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q8

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق	Valid
33,3	26,7	26,7	8	محايد	
90,0	56,7	56,7	17	موافق	
100,0	10,0	10,0	3	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q9

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
26,7	26,7	26,7	8	محايد	Valid
86,7	60,0	60,0	18	موافق	
100,0	13,3	13,3	4	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q10

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13,3	13,3	13,3	4	محايد	Valid
63,3	50,0	50,0	15	موافق	
100,0	36,7	36,7	11	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q11

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
20,0	20,0	20,0	6	محايد	Valid
80,0	60,0	60,0	18	موافق	
100,0	20,0	20,0	6	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

q12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	3	10,0	10,0	20,0
	موافق	14	46,7	46,7	66,7
	موافق بشدة	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

q13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	16,7	16,7	16,7
	موافق	17	56,7	56,7	73,3
	موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	10	33,3	33,3	36,7
	موافق	16	53,3	53,3	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	1	3,3	3,3	6,7
	محايد	7	23,3	23,3	30,0
	موافق	18	60,0	60,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0

a2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	1	3,3	3,3	6,7
	محايد	7	23,3	23,3	30,0
	موافق	18	60,0	60,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق بشدة	Valid
46,7	43,3	43,3	13	موافق	
100,0	53,3	53,3	16	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

a4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق	Valid
26,7	20,0	20,0	6	محايد	
66,7	40,0	40,0	12	موافق	
100,0	33,3	33,3	10	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

a5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق	Valid
43,3	36,7	36,7	11	محايد	
76,7	33,3	33,3	10	موافق	
100,0	23,3	23,3	7	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

a6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق	Valid
43,3	36,7	36,7	11	محايد	
83,3	40,0	40,0	12	موافق	
100,0	16,7	16,7	5	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

a7

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق بشدة	Valid
13,3	10,0	10,0	3	غير موافق	
76,7	63,3	63,3	19	محايد	
90,0	13,3	13,3	4	موافق	
100,0	10,0	10,0	3	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

a8

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10,0	10,0	10,0	3	غير موافق بشدة	Valid
30,0	20,0	20,0	6	محايد	
83,3	53,3	53,3	16	موافق	
100,0	16,7	16,7	5	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق	Valid
20,0	13,3	13,3	4	محايد	
70,0	50,0	50,0	15	موافق	
100,0	30,0	30,0	9	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق	Valid
10,0	6,7	6,7	2	محايد	
66,7	56,7	56,7	17	موافق	
100,0	33,3	33,3	10	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق بشدة	Valid
10,0	3,3	3,3	1	غير موافق	
43,3	33,3	33,3	10	محايد	
86,7	43,3	43,3	13	موافق	
100,0	13,3	13,3	4	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13,3	13,3	13,3	4	محايد	Valid
70,0	56,7	56,7	17	موافق	
100,0	30,0	30,0	9	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13,3	13,3	13,3	4	محايد	Valid
73,3	60,0	60,0	18	موافق	
100,0	26,7	26,7	8	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	غير موافق	Valid
23,3	16,7	16,7	5	محايد	
93,3	70,0	70,0	21	موافق	
100,0	6,7	6,7	2	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z7

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	محايد	Valid
83,3	80,0	80,0	24	موافق	
100,0	16,7	16,7	5	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z8

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13,3	13,3	13,3	4	غير موافق	Valid
76,7	63,3	63,3	19	موافق	
100,0	23,3	23,3	7	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z9

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
16,7	16,7	16,7	5	محايد	Valid
73,3	56,7	56,7	17	موافق	
100,0	26,7	26,7	8	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z10

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10,0	10,0	10,0	3	غير موافق	Valid
46,7	36,7	36,7	11	محايد	
90,0	43,3	43,3	13	موافق	
100,0	10,0	10,0	3	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z11

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
6,7	6,7	6,7	2	محايد	Valid
76,7	70,0	70,0	21	موافق	
100,0	23,3	23,3	7	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z12

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13,3	13,3	13,3	4	محايد	Valid
73,3	60,0	60,0	18	موافق	
100,0	26,7	26,7	8	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z13

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10,0	10,0	10,0	3	غير موافق	Valid
76,7	66,7	66,7	20	موافق	
100,0	23,3	23,3	7	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z14

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10,0	10,0	10,0	3	محايد	Valid
73,3	63,3	63,3	19	موافق	
100,0	26,7	26,7	8	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z15

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق	Valid
30,0	26,7	26,7	8	محايد	
86,7	56,7	56,7	17	موافق	
100,0	13,3	13,3	4	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z16

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3,3	3,3	3,3	1	غير موافق بشدة	Valid
10,0	6,7	6,7	2	غير موافق	
26,7	16,7	16,7	5	محايد	
86,7	60,0	60,0	18	موافق	
100,0	13,3	13,3	4	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

z17

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30,0	30,0	30,0	9	محايد	Valid
86,7	56,7	56,7	17	موافق	
100,0	13,3	13,3	4	موافق بشدة	
	100,0	100,0	30	Total	

T-Test

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,24045	1,31700	2,3000	30	q1
,11890	,65126	4,3000	30	q2
,12130	,66436	4,2000	30	q3
,12625	,69149	4,0667	30	q4
,14648	,80230	3,6667	30	q5
,16189	,88668	3,8000	30	q6
,17075	,93526	3,5667	30	q7
,13688	,74971	3,7000	30	q8
,11480	,62881	3,8667	30	q9
,12395	,67891	4,2333	30	q10
,11744	,64327	4,0000	30	q11
,16940	,92786	4,0333	30	q12
,12082	,66176	4,1000	30	q13
,12821	,70221	3,7000	30	a1
,15275	,83666	3,7000	30	a2
,14920	,81720	4,4333	30	a3
,16609	,90972	4,0000	30	a4
,16563	,90719	3,7333	30	a5
,15413	,84418	3,6667	30	a6
,15962	,87428	3,1667	30	a7
,19962	1,09334	3,6667	30	a8
,15524	,85029	4,0333	30	z1
,13043	,71438	4,2000	30	z2
,18404	1,00801	3,5333	30	z3
,11826	,64772	4,1667	30	z4
,11480	,62881	4,1333	30	z5
,12395	,67891	3,7667	30	z6
,07927	,43417	4,1333	30	z7
,16248	,88992	3,9667	30	z8
,12082	,66176	4,1000	30	z9
,14958	,81931	3,5333	30	z10
,09689	,53067	4,1667	30	z11
,11480	,62881	4,1333	30	z12
,14765	,80872	4,0333	30	z13
,10810	,59209	4,1667	30	z14
,13043	,71438	3,8000	30	z15
,16563	,90719	3,7333	30	z16
,11826	,64772	3,8333	30	z17
,08039	,44031	3,8333	30	m_1
,09625	,52721	3,7583	30	m_2

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,24045	1,31700	2,3000	30	q1
,11890	,65126	4,3000	30	q2
,12130	,66436	4,2000	30	q3
,12625	,69149	4,0667	30	q4
,14648	,80230	3,6667	30	q5
,16189	,88668	3,8000	30	q6
,17075	,93526	3,5667	30	q7
,13688	,74971	3,7000	30	q8
,11480	,62881	3,8667	30	q9
,12395	,67891	4,2333	30	q10
,11744	,64327	4,0000	30	q11
,16940	,92786	4,0333	30	q12
,12082	,66176	4,1000	30	q13
,12821	,70221	3,7000	30	a1
,15275	,83666	3,7000	30	a2
,14920	,81720	4,4333	30	a3
,16609	,90972	4,0000	30	a4
,16563	,90719	3,7333	30	a5
,15413	,84418	3,6667	30	a6
,15962	,87428	3,1667	30	a7
,19962	1,09334	3,6667	30	a8
,15524	,85029	4,0333	30	z1
,13043	,71438	4,2000	30	z2
,18404	1,00801	3,5333	30	z3
,11826	,64772	4,1667	30	z4
,11480	,62881	4,1333	30	z5
,12395	,67891	3,7667	30	z6
,07927	,43417	4,1333	30	z7
,16248	,88992	3,9667	30	z8
,12082	,66176	4,1000	30	z9
,14958	,81931	3,5333	30	z10
,09689	,53067	4,1667	30	z11
,11480	,62881	4,1333	30	z12
,14765	,80872	4,0333	30	z13
,10810	,59209	4,1667	30	z14
,13043	,71438	3,8000	30	z15
,16563	,90719	3,7333	30	z16
,11826	,64772	3,8333	30	z17
,08039	,44031	3,8333	30	m_1
,09625	,52721	3,7583	30	m_2
,07598	,41614	3,9667	30	m_3

One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t	
-,21	-1,19	-,700	,007	29	-2,911	q1
1,54	1,06	1,300	,000	29	10,933	q2
1,45	,95	1,200	,000	29	9,893	q3
1,32	,81	1,067	,000	29	8,449	q4
,97	,37	,667	,000	29	4,551	q5
1,13	,47	,800	,000	29	4,942	q6
,92	,22	,567	,002	29	3,319	q7
,98	,42	,700	,000	29	5,114	q8
1,10	,63	,867	,000	29	7,549	q9
1,49	,98	1,233	,000	29	9,950	q10
1,24	,76	1,000	,000	29	8,515	q11
1,38	,69	1,033	,000	29	6,100	q12
1,35	,85	1,100	,000	29	9,104	q13
,96	,44	,700	,000	29	5,460	a1
1,01	,39	,700	,000	29	4,583	a2
1,74	1,13	1,433	,000	29	9,607	a3
1,34	,66	1,000	,000	29	6,021	a4
1,07	,39	,733	,000	29	4,428	a5
,98	,35	,667	,000	29	4,325	a6
,49	-,16	,167	,305	29	1,044	a7
1,07	,26	,667	,002	29	3,340	a8
1,35	,72	1,033	,000	29	6,656	z1
1,47	,93	1,200	,000	29	9,200	z2
,91	,16	,533	,007	29	2,898	z3
1,41	,92	1,167	,000	29	9,866	z4
1,37	,90	1,133	,000	29	9,872	z5
1,02	,51	,767	,000	29	6,185	z6
1,30	,97	1,133	,000	29	14,297	z7
1,30	,63	,967	,000	29	5,950	z8
1,35	,85	1,100	,000	29	9,104	z9
,84	,23	,533	,001	29	3,565	z10
1,36	,97	1,167	,000	29	12,042	z11
1,37	,90	1,133	,000	29	9,872	z12
1,34	,73	1,033	,000	29	6,998	z13
1,39	,95	1,167	,000	29	10,792	z14
1,07	,53	,800	,000	29	6,134	z15
1,07	,39	,733	,000	29	4,428	z16
1,08	,59	,833	,000	29	7,047	z17

,9977	,6689	,83333	,000	29	10,366	m_1
,9552	,5615	,75833	,000	29	7,878	m_2
1,1221	,8113	,96667	,000	29	12,723	m_3
1,0008	,7047	,85278	,000	29	11,780	M_M

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,08039	,44031	3,8333	30	m_1

One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t	
,9977	,6689	,83333	,000	29	10,366	m_1

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,09625	,52721	3,7583	30	m_2

One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t	
,9552	,5615	,75833	,000	29	7,878	m_2

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,07598	,41614	3,9667	30	m_3

One-Sample Test

Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t	
1,1221	,8113	,96667	,000	29	12,723	m_3

Correlations

m_3	m_2	m_1		
,514**	,835**	1	Pearson Correlation	m_1
,004	,000		Sig. (2-tailed)	
30	30	30	N	
,443*	1	,835**	Pearson Correlation	m_2
,014		,000	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	N	
1	,443*	,514**	Pearson Correlation	m_3
	,014	,004	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
38	,910

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

%	N		
100,0	30	Valid	Cases
,0	0	Excluded[a]	
100,0	30	Total	

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
13	,802

Item-Total Statistics

Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	
,829	,198	28,257	47,53	q1
,795	,351	29,844	45,53	q2
,784	,516	28,654	45,63	q3
,781	,549	28,254	45,77	q4
,773	,618	26,971	46,17	q5
,786	,468	27,620	46,03	q6
,778	,546	26,616	46,27	q7
,782	,513	28,120	46,13	q8
,779	,596	28,378	45,97	q9
,792	,391	29,421	45,60	q10
,784	,520	28,764	45,83	q11
,799	,328	28,648	45,80	q12
,791	,411	29,375	45,73	q13

Case Processing Summary

%	N		
100,0	30	Valid	Cases
,0	0	Excluded[a]	
100,0	30	Total	

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
8	,746

Item-Total Statistics

Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	
,703	,562	14,309	26,37	a1
,753	,244	15,482	26,37	a2
,743	,300	15,206	25,63	a3
,745	,305	14,823	26,07	a4
,690	,584	13,126	26,33	a5
,663	,735	12,662	26,40	a6
,735	,356	14,645	26,90	a7
,707	,505	12,662	26,40	a8

Case Processing Summary

%	N		
100,0	30	Valid	Cases
,0	0	Excluded[a]	
100,0	30	Total	

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
17	,870

Item-Total Statistics

Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	
,863	,514	43,559	63,40	z1
,874	,236	47,220	63,23	z2
,857	,635	40,852	63,90	z3
,863	,504	45,237	63,27	z4
,857	,676	44,010	63,30	z5
,861	,569	44,437	63,67	z6
,861	,666	45,941	63,30	z7
,864	,503	43,361	63,47	z8
,851	,806	42,644	63,33	z9

,873	,295	46,093	63,90	z10
,861	,584	45,582	63,27	z11
,861	,572	44,838	63,30	z12
,872	,299	46,110	63,40	z13
,863	,524	45,513	63,27	z14
,863	,504	44,723	63,63	z15
,870	,373	44,700	63,70	z16
,862	,540	44,938	63,60	z17

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

M_M	m_3	m_2	m_1		
30	30	30	30	N	
3,8528	3,9667	3,7583	3,8333	Mean	Normal Parameters[a,b]
,39651	,41614	,52721	,44031	Std. Deviation	
,121	,109	,094	,123	Absolute	Most Extreme Differences
,121	,107	,079	,123	Positive	
-,082	-,109	-,094	-,090	Negative	
,661	,597	,513	,674	Kolmogorov-Smirnov Z	
,775	,869	,955	,754	Asymp. Sig. (2-tailed)	

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

Correlations

q5	q4	q3	q2	q1	m_1		
,701**	,630**	,598**	,449*	,414*	1	Pearson Correlation	m_1
,000	,000	,000	,013	,023		Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	30	30	N	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

q11	q10	q9	q8	q7	q6		
,599**	,490**	,664**	,607**	,656**	,584**	Pearson Correlation	m_1
,000	,006	,000	,000	,000	,001	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

q13	q12		
,505**	,469**	Pearson Correlation	m_1
,004	,009	Sig. (2-tailed)	
30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

a5	a4	a3	a2	a1	m_2		
,717**	,494**	,472**	,426*	,671**	1	Pearson Correlation	m_2
,000	,005	,009	,019	,000		Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

a8	a7	a6		
,685**	,530**	,820**	Pearson Correlation	m_2
,000	,003	,000	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

z5	z4	z3	z2	z1	m_3		
,723**	,571**	,716**	,330	,599**	1	Pearson Correlation	m_3
,000	,001	,000	,075	,000		Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

z11	z10	z9	z8	z7	z6		
,632**	,399*	,837**	,594**	,699**	,632**	Pearson Correlation	m_3
,000	,029	,000	,001	,000	,000	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

z17	z16	z15	z14	z13	z12		
,603**	,481**	,577**	,583**	,401*	,630**	Pearson Correlation	m_3
,000	,007	,001	,001	,028	,000	Sig. (2-tailed)	
30	30	30	30	30	30	N	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).